المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

29/04/2015

حوار/الشيخ الفيزازي: "أنا فخور بالإعلان الملكي الذي قالها مدوية «أنا لا أحلل حراما و لا أحرم حلالا» في موضوع الإجهاض

حاوره: محمد أزروال/ تصوير: بلخير ساهي

يقوم الداعية المغربي المعروف الشيخ محمد الفيزازي بجولة بعدد من المدن المغربية في إطار ندوة متنقلة يتحدث فيها عن موضوع الإجهاض الذي أثير بشكل كبير مؤخرا من طرف عدد من المنظمات الحقوقية التي تطالب بعدم تجريمه للقضاء على "إشكالية الإجهاض السري".و ما أحدثه هذا التوجه من ضجة وسط الرأي العام الوطني.مما جعل أمير المؤمنين الملك محمد السادس،يستقبل الاثنين 16 مارس 2015 بالقصر الملكي بالدار البيضاء، كلا من المصطفى الرميد وزير العدل والحريات، أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** إدريس اليزمي.وأوضح بلاغ للديوان الملكي بتلك المناسبة أن جلالة الملك أصدر توجيهاته السامية للوزيرين ولرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان قصد الانكباب على تدارس هذا الموضوع، الذي صار قضية طبية بامتياز، وكذا إجراء لقاءات واستشارات موسعة مع جميع الفاعلين المعنيين وتلقي آرائهم على اختلافها.

ومن هذا المنطلق خص الجريدة الأستاذ الفيزازي مشكورا بحوار مستعجل للرد على عدد من النقط الخلافية في الموضوع.

-سؤال: الشيخ الفيزازي حدثنا عن ندوتكم التي تجوبون بها ربوع المملكة و المتعلقة بموضوع الإجهاض؟

- جواب: بسم الله و الحمد لله و الصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله و من والاه وبعد،فلا يخفى أن موضوع الإجهاض موضوع وطني مطروح للنقاش.وأنا شخصيا إنتقلت بهذا الموضوع من مدينة الى أخرى و من ندوة الى أخرى و من حزب الى آخر عملا بتوصيات النبي(ص) أجب من دعاك .لا أتحرج في أن أجيب دعوة الداعي إذا دعاني.قضية الإجهاض قضية علمية وطنية وأنا فخور بالإعلان الملكي الذي قالها مدوية: "أنا لا أحلل حراما و لا أحرم حلالا"،ومن تم فإن كلمة الإسلام و كلمة الشريعة هي الأعلى ولا يمكن لأي جهة أن تتقدم بين يدي الإسلام.

الأطباء مسلمون و المتخصصون مسلمون و الفرقاء مسلمون و بالتالي الكلمة الأولى و الأخيرة للإسلام و هذا لا يعني أن الأسلام يتجاوز الرأي الطبي الموثق المحَلّف بل بالعكس الطب و أي علم آخر لم يكن يوما من الأيام معارضا للإسلام أو معارضا للدين الصحيح.إذن هناك تكامل و الكل يصب في مشكاة واحدة.

- سؤال: هل الإجهاض في المراحل المتقدمة يعتبر قتلا للنفس؟

- جواب: عندما نتحدث عن الإجهاض في 28 يوم الأولى أو قبل 48 يوم حسب اختلاف الفقهاء في هذا الباب.بالنسبة للمذهب المالكي فإسقاط النطفة لا يجوز..

- سؤال(مقاطعا): و لكن الصحابة كانوا يعزلون؟

- جواب: نعم الحديث (كنا نعزل و القرآن ينزل) فسره الفقهاء بأن العزل المقصود به كان مع الأَمَة وليس مع الحرة.و الحرة لا يجوز العزل عنها إلا برضاها واستئذانها.وكان يعزل عن الأَمَة من باب أنها إذا ولدت فولدها سيحررها.الآن الوضع مختلف و كلنا أحرار و ليس فينا إماءٌ .

- سؤال: هناك قانون وضعي يحكم المغرب وهو ملزم بإتفاقيات دولية كذلك،فلا يمكن أن نتحدث عن المغرب بمعزل عن المجتمع الدولي؟

- جواب: نحن عندما نصلي نقول الله أكبر،معناه أن شرعه أكبر و دينه أكبر و تعاليمه أكبر

- سؤال: ولكن في التاريخ الإسلامي كانت هناك إتفاقيات مع الدول الأخرى؟

- جواب: نعم.ولكن حتى الإتفاقيات الدولية تخضع للخصوصيات المحلية فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية هناك قانون يقر الإعدام في أكثر نصف الولايات مع أن الدولة موقعة على اتفاقيات تحرم هذه العقوبة وكذلك الشأن في أوروبا في أمور أخرى.مثلا عندنا في المملكة المغربية هل نظام الحكم القائم على إمارة المؤمنين و البيعة هل له صورة من صور الحكم في الغرب؟ لا،هل في الديموقراطيات في العالم شيئ إسمه وحدة المذهب؟ الجواب لا.

- سؤال: ولكن شيخ ،الإختلاف في الفروع و ليس في الأصول.هذا موضوع كبير جدا (الإجهاض)؟

- جواب: لا بالعكس بالنسبة للدين و لأمارة المؤمنين ليست فروعا بل أصل الأصول.

- سؤال: أنا أتكلم عن الإجهاض.

– جواب: أنا أتحدث عن الإطار العام.
– سؤال: نعم.
– جواب: بالنسبة للإجهاض الذين يقولون بالإجهاض كيفما اتفق هؤلاء يخالفون المواثيق الدولية نفسها.
– سؤال: هم لا يتحدثون عن الإجهاض بشكل مطلق و لكن للضرورات الصحية و الحد من المشاكل الإجتماعية و النفسية التي يفرضها واقع الأمهات العازبات وعبئه على الدولة؟
– جواب: ''شوف''. الضرورات تبيح المحضورات.من يحدد الضرورات من عدمها؟ الفقهاء وعلماء الإسلام.
– سؤال: إذن هناك إجتهاد في هذه القضية في المغرب؟
– جواب: الإجتهاد مطلوب وكان منذ الأزل و سيبقى الى يوم الدين.ولكن هل نجتهد في قتل النفس؟
– سؤال: إذا كان سيضر الحمل بالأم و يؤدي الى الوفاة مثلا؟
– جواب: الأصل هو حرمة الإجهاض و الإستثناء هو التحليل.مثلا عندما يشكل الجنين خطورة على الأم،أو مشكلة الحمل الناتج عن زنا المحارم أو الإغتصاب..الخ.
– سؤال: سؤال أخير فضيلة الشيخ،أنتم تصنفون نفسكم داعية أم سياسي؟
– جواب: أنا موظف مع وزارة الأوقاف و أنا إمام في أكبر المساجد بطنجة وألبي دعوة الأصدقاء و الاحباب ودعوة جميع الأحزاب. إذا قلت أنني على مسافة واحدة من جميع الأحزاب فأنا لا أساوي بين الجميع لأن هناك قرابة و محبة و صداقة .و لكن من الناحية العملية أنا ألبي دعوة الجميع.

http://www.guercifcity.com/25872.html

El Yazami défend la politique migratoire marocaine en Bulgarie

Le président **du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH),** Driss El Yazami, a défendu la politique migratoire marocaine lors de sa visite à Sofia (Bulgarie). Lors d'une conférence à l'Université de Sofia suite à l'invitation du vice-président bulgare Margarita Popova, il a souligné les énormes changements que les notions universelles des droits humains ont subis au cours des dernières décennies. Il a également passé en revue les avancées du Maroc en matière politique migratoire.

Sur la migration, il a affirmé que position du Maroc est « cohérente et responsable », ajoutant que celle-ci « consiste à promouvoir et à protéger les droits des migrants vivant sur son sol de la même manière qu'il défend les intérêts des Marocains ayant émigré dans d'autres pays ».

Pour le président du CNDH, les questions touchant aux migrants et aux demandeurs d'asile constituent un troisième problème en matière de droits humains. « Nous sommes confrontés à un processus où les migrants voyageant de plus en plus et en traversant des distances de plus en plus grandes », a-t-il expliqué, précisant qu'une grande part des migrants inclut désormais les femmes, les personnes instruites et les jeunes.

El Yazami a également expliqué que les demandes d'asile sont aujourd'hui de plus en plus tournées vers les pays du Sud contrairement aux décennies précédentes. Il a par ailleurs rappelé qu'une commission de recours, composée du CNDH, des ministères concernés et de la société civile a été mise en place afin de garantir les droits des candidats à la régularisation.

http://www.yabiladi.com/articles/details/35515/yazami-defend-politique-migratoire-marocaine.html

Les jeunes Marocains se passionnent pour les émissions sur la criminalité

29 avril 2015 - 14h30

Les jeunes Marocains se passionnent pour les émissions sur la criminalité

Les émissions traitant de crimes figurent au top 10 des programmes les plus suivis par les Marocains sur les chaînes de télévision nationale. Ces programmes sont même très suivis par téléspectateurs âgés de 2 à 22 ans, d'après la Haute autorité de la communication audiovisuelle (HACA).

L'épisode d'août 2013 d'"Akhtar Al moujrimine" (les plus dangereux criminels), de l'émission de reconstitution de crimes proposée par la chaîne de tévision 2M a réalisé par exemple un taux d'audience de 50%.

"Modawala" (consultation juridique), émission diffusée par Al Oula a réalisé un taux d'audience de 31% le 22 septembre 2013. Ces programmes à succès des chaînes de télévision du pôle public, suscitent l'indignation de milliers de citoyens qui ont informé l'instance de régulation du secteur audiovisuel et les médias concernés du danger que peuvent constituer ce genre de programmes.

Les ministères de la Justice, de la communication, la Délégation générale à l'administration pénitentiaire et le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** les ont également dénoncés dans des plaintes adressées à la HACA.

D'après des chiffres de Marocmétrie cités par la HACA, 24% des fans de l'émission "Akhtar Al moujrimine" sont âgés de 2 à 22 ans. Cette même tranche d'âge constitue 50% des amoureux de l'émission de reconstitution de crimes "Moudawala".

La HACA a appelé dans son rapport à la mise en œuvre de « commissions déontologiques dont la mission est le visionnement et l'évaluation de cette catégorie d'émissions, ainsi que leur diffusion à des plages horaires adaptées avec le changement des signalétiques d'âge sur l'écran qui passe de -12 ans à -16 ans pour les émissions de reconstitution de crimes ».

http://www.bladi.net/maroc-emission-criminalite,41834.html

دعوة للانخراط في فضاء الجامعات الشعبية لحقوق الانسان

في إطار مقاربتها التشاركية مع مختلف المتدخلين في مجال حقوق الإنسان تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال- خريبكة الجامعات الشعبية لحقوق الانسان لفائدة مواطني ومواطنات أزيلال وافورار. كل يوم سبت : 9 / 16 / 23 / 30 ابريل 2015 ابتداء من الساعة السادسة مساء.

فعلى الراغبين في الاستفادة من محاضرات الجامعة تسجيل اسمائهم ابتداء من يوم الاربعاء 29 أبريل لغاية يوم 9 ماي 2015 ..

وتجدر الاشارة أنه سينطلق ابتداء من شهر ماي المقبل، بالمؤسسات والفضاءات التابعة لوزارة الشباب والرياضة بمختلف الجهات المملكة، البرنامج الوطني للجامعات الشعبية، الذي تطمح من خلاله وزارة الشباب والرياضة إلى المساهمة في المجهودات المبذولة على المستوى الوطني لتشجيع الشباب على القراءة والمعرفة عبر الاستفادة من دروس متنوعة على شكل محاضرات تقدم من قبل أساتذة جامعيين وفعاليات متخصصة عبر التراب الوطني. وتهدف الوزارة، حسب بلاغ لمديرية التعاون والتواصل والدراسات القانونية ، إلى نشر الانخراط في نشر المعرفة ودمقرطة الولوج إليها، اعتبارا لأهميتها في إثبات الشخصية باعتبارها وسيلة لفهم أحسن للعالم الخارجي وخصوصياته عبر إعطاء الفرصة للذين لم يتمكنوا من الوصول إلى مستويات معرفية عالية من الاستئناس على مبادئ أساسية في المعرفة دون الحاجة إلى اختبارات أو امتحانات مع عدم إلزامية التوفر على شهادات مسبقة.

وينتظر أن تتمحور دروس هذه الدورة التي ستمتد طيلة شهري ماي ويونيو المقبلين، حول مواضيع وتخصصات متنوعة ومتكاملة منها السوسيولوجيا والتواصل والفلسفة والاقتصاد والتاريخ والعلوم الإنسانية والقانون وعلوم التربية واللغات الحية، إذ تطمح الوزارة، إلى أن يشكل البرنامج، محطة لالتقاء الإرادات وتبادل الأفكار وتقاسم الخبرات ومناقشة التجارب المنجزة أو المحتمل إنجازها، في مجال المعرفة في أفق بلورة مجموعة من المقترحات والتوصيات ومشاريع العمل وتوحيد الرؤى بين مختلف الشركاء والمتعاونين من فعاليات أكاديمية وجامعية وثقافية وإعلامية وجمعيات ومنظمات شبابية، بشأن آليات تشجيع الشباب على الانخراط في دروس الجامعات الشعبية للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشرائح المستهدفة، وتنسق المؤسسات الشبابية تحت إشراف المديريات الإقليمية مع أطر مختلفة التخصصات التي تشرف على تأطير الندوات والورشات وفق برنامج زمني يراعي مجموعة من المواضيع والمسالك المعرفية.

وتتوج الجامعات الشعبية بمجموعة من التقارير والتوصيات التي يخلص إليها المشاركون فيها، والتي تشكل دعامة أساسية لتطوير أداء هذا البرنامج، الذي يندرج في سياق مجموعة من المشاريع التي تقدمها وزارة الشباب والرياضة.

وتفتح الوزارة أبواب التسجيل للأشخاص الذين يودون الاستفادة من البرنامج الوطني للجامعات الشعبية، بمختلف مديريات الوزارة أو المؤسسات التابعة لها.

وتشكل الجامعات الشعبية لتعليم الكبار في المغرب تجربة فريدة من نوعها في شمال إفريقيا، وهي مستوحاة من النموذج الألماني في التعليم الشامل، الذي يهدف إلى توسيع قاعدة المعرفة لدى المتلقي.

http://delegation.mjs.gov.ma/azilal/index.php/chabab

Le Conseil proroge d'un an le mandat de la MINURSO et demande aux parties de faire preuve de volonté politique en vue de parvenir à une solution durable et mutuellement acceptable

Par la résolution 2218 (2015), adoptée à l'unanimité ce matin, le Conseil de sécurité a décidé de proroger le mandat de la Mission des Nations Unies pour l'organisation d'un référendum au Sahara occidental (MINURSO) jusqu'au 30 avril 2016.

Le Conseil de sécurité demande à toutes les parties de coopérer pleinement aux opérations de la MINURSO, et de prendre les mesures voulues pour garantir la sécurité, ainsi qu'une totale liberté de circulation et un accès immédiat au personnel des Nations Unies.

Il leur demande de continuer de faire preuve de volonté politique et de travailler dans une atmosphère propice au dialogue afin d'engager des négociations plus résolues et plus axées sur le fond.

Le Conseil demande ainsi aux parties de poursuivre les négociations sous les auspices du Secrétaire général, sans conditions préalables et de bonne foi, en tenant compte des efforts faits depuis 2006 et des faits nouveaux survenus depuis, en vue de parvenir à une solution politique, juste, durable et mutuellement acceptable qui pourvoie à l'autodétermination du peuple du Sahara occidental.

Enfin, il engage les États Membres à verser des contributions volontaires pour financer des mesures de confiance convenues par les parties, y compris celles permettant aux membres séparés d'une même famille de se rendre visite, ainsi que des programmes alimentaires pour s'assurer que les besoins humanitaires des réfugiés sont dûment pris en compte.

Le Conseil de sécurité était également saisi d'un rapport* du Secrétaire général sur la situation concernant le Sahara occidental, dans lequel il constate l'absence de progrès sur la voie d'un règlement de ce différend de longue date.

« Tant la montée des frustrations chez les Sahraouis que l'expansion géographique des réseaux criminels et extrémistes dans la zone du Sahel-Sahara contribuent à accroître les risques qui pèsent sur la stabilité et la sécurité de la région », écrit le Secrétaire général.

Dans son rapport, M. Ban Ki-moon estime que le règlement du conflit du Sahara occidental permettrait d'atténuer ces risques potentiels. Il demande de nouveau à toutes les parties de coopérer activement avec son Envoyé personnel et de redoubler d'efforts en vue de négocier « une solution politique mutuellement acceptable qui permette l'autodétermination du peuple du Sahara occidental ».

Soulignant que le statu quo est inacceptable, plusieurs délégations ont pris la parole après le vote pour engager les parties à faire preuve d'une plus grande volonté politique et rappeler la dimension humaine de la situation. Il a été notamment reconnu qu'une solution politique contribuerait à la stabilité et à la sécurité dans la région du Sahel.

* S/2015/246

LA SITUATION CONCERNANT LE SAHARA OCCIDENTAL

Texte du projet de résolution S/2015/285

Le Conseil de sécurité,

Rappelant et réaffirmant toutes ses résolutions antérieures sur le Sahara occidental,

Réaffirmant son ferme appui aux efforts que le Secrétaire général et son Envoyé personnel font pour mettre en application ses résolutions 1754 (2007), 1783 (2007), 1813 (2008), 1871 (2009), 1920 (2010), 1979 (2011), 2044 (2012), 2099 (2013) et 2152 (2014),

Réaffirmant sa volonté d'aider les parties à parvenir à une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable qui permette l'autodétermination du peuple du Sahara occidental dans le cadre d'arrangements conformes aux buts et principes énoncés dans la Charte des Nations Unies, et notant le rôle et les responsabilités des parties à cet égard,

Demandant à nouveau aux parties et aux États voisins de coopérer plus pleinement avec l'Organisation des Nations Unies et les uns avec les autres et de s'impliquer plus résolument pour mettre fin à l'impasse actuelle et progresser sur la voix d'une solution politique,

Reconnaissant que la solution politique de ce différend de longue date et le renforcement de la coopération entre les États membres de l'Union du Maghreb arabe contribueraient à la stabilité et à la sécurité dans la région du Sahel,

Se félicitant des efforts que fait le Secrétaire général pour suivre de près toutes les opérations de maintien de la paix, y compris la Mission des Nations Unies pour l'organisation d'un référendum au Sahara occidental (MINURSO), et soulignant que le Conseil doit adopter une approche rigoureuse et stratégique en matière de déploiement au service du maintien de la paix et de gestion efficace des ressources,

Se déclarant préoccupé par les violations des accords en vigueur et demandant aux parties de se conformer à leurs obligations,

Prenant note de la proposition marocaine présentée au Secrétaire général le 11 avril 2007, et se félicitant des efforts sérieux et crédibles faits par le Maroc pour aller de l'avant vers un règlement; prenant note également de la proposition du Front Polisario présentée au Secrétaire général le 10 avril 2007,

Engageant les parties, dans ce contexte, à faire preuve d'une plus grande volonté politique de parvenir à une solution, notamment en examinant de façon plus approfondie leurs propositions respectives,

Prenant note des quatre séries de négociations tenues sous les auspices du Secrétaire général et se félicitant de la volonté des parties de poursuivre les négociations,

Engageant les parties à continuer de coopérer avec le Haut-Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés à la mise en œuvre du Plan d'action actualisé sur les mesures de confiance adopté en janvier 2012,

Soulignant qu'il importe d'améliorer la situation des droits de l'homme au Sahara occidental et dans les camps de Tindouf, et encourageant les parties à collaborer avec la communauté internationale pour mettre au point et appliquer des mesures indépendantes et crédibles qui garantissent le plein respect des droits de l'homme, en gardant à l'esprit leurs obligations découlant du droit international,

Encourageant les parties à poursuivre les efforts qu'elles mènent chacune pour renforcer la promotion et la protection des droits de l'homme au Sahara occidental et dans les camps de réfugiés de Tindouf, y compris les libertés d'expression et d'association,

Reconnaissant en s'en félicitant les récentes mesures et initiatives prises par le Maroc à cet égard pour renforcer les commissions du **Conseil national des droits de l'homme à Dakhla et Laayoune** et le dialogue que le Maroc entretient avec les titulaires de mandats au titre des procédures spéciales du Conseil des droits de l'homme de l'Organisation des Nations Unies, y compris celles qui sont prévues pour 2015, ainsi que la visite annoncée du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme en 2015,

Se félicitant également de l'application du programme renforcé de protection des réfugiés que le Haut-Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés a élaboré en coordination avec le Front Polisario et qui comprend des activités de formation et de sensibilisation aux droits des réfugiés et aux droits de l'homme,

Demandant à nouveau que soit envisagé l'enregistrement des réfugiés dans les camps de réfugiés de Tindouf, et invitant à déployer des efforts à cet égard,

Accueillant avec satisfaction l'engagement pris par les parties de poursuivre les négociations dans le cadre des pourparlers tenus sous les auspices de l'Organisation des Nations Unies,

Considérant que la consolidation du statu quo n'est pas acceptable, et notant en outre qu'il est essentiel que ces négociations progressent pour que tous les aspects de la qualité de vie des habitants du Sahara occidental s'améliorent,

Affirmant son plein soutien à l'Envoyé personnel du Secrétaire général pour le Sahara occidental, Christopher Ross, et à l'action qu'il mène pour faciliter les négociations entre les parties, et se félicitant à cet égard des initiatives qu'il a prises récemment et des consultations qu'il mène actuellement avec les parties et les États voisins,

Affirmant son soutien au Représentant spécial du Secrétaire général pour le Sahara occidental et Chef de la MINURSO, Kim Bolduc,

Ayant examiné le rapport du Secrétaire général en date du 13 avril 2015 (S/2015/246),

1. Décide de proroger le mandat de la MINURSO jusqu'au 30 avril 2016;

2. Réaffirme que les accords militaires conclus avec la MINURSO concernant le cessez-le-feu doivent être pleinement respectés, et exhorte les parties à y adhérer pleinement;

3. Demande à toutes les parties de coopérer pleinement aux opérations de la MINURSO, y compris en ce qui concerne sa liberté d'interaction avec tous ses interlocuteurs, et de prendre les mesures voulues pour garantir la sécurité, ainsi qu'une totale liberté de circulation et un accès immédiat au personnel des Nations Unies et au personnel associé dans l'exécution de leur mandat, conformément aux accords existants;

4. Se félicite que les parties se soient engagées à continuer à préparer une cinquième série de négociations, et rappelle qu'il fait sienne la recommandation formulée dans le rapport daté du 14 avril 2008 (S/2008/251) selon laquelle il est indispensable que les parties fassent preuve de réalisme et d'un esprit de compromis pour aller de l'avant dans les négociations;

5. Demande aux parties de continuer de faire preuve de volonté politique et de travailler dans une atmosphère propice au dialogue afin d'engager des négociations plus résolues et plus axées sur le fond et de garantir ainsi l'application de ses résolutions 1754 (2007), 1783 (2007), 1813 (2008), 1871 (2009), 1920 (2010), 1979 (2011), 2044 (2012), 2099 (2013) et 2152 (2014), ainsi que le succès des négociations;

6. Affirme son ferme soutien aux efforts déterminés que font le Secrétaire général et son Envoyé personnel pour qu'une solution soit trouvée à la question du Sahara occidental dans ce contexte, et demande que les réunions reprennent et que les contacts soient renforcés;

7. Demande aux parties de poursuivre les négociations sous les auspices du Secrétaire général, sans conditions préalables et de bonne foi, en tenant compte des efforts faits depuis 2006 et des faits nouveaux survenus depuis, en vue de parvenir à une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable qui pourvoie à l'autodétermination du peuple du Sahara occidental dans le contexte d'arrangements conformes aux buts et principes énoncés dans la Charte des Nations Unies, et prend note du rôle et des responsabilités des parties à cet égard;

8. Invite les États Membres à prêter le concours voulu à ces négociations;

9. Prie le Secrétaire général de lui faire régulièrement, et au moins deux fois par an, des exposés sur l'état et l'avancement des négociations tenues sous ses auspices, l'application de la présente résolution, les difficultés auxquelles se heurtent les opérations de la MINURSO et les mesures prises pour les surmonter, déclare son intention de se réunir pour entendre ces exposés et les examiner, et, à cet égard, prie également le Secrétaire général de lui présenter un rapport sur la situation au Sahara occidental bien avant la fin du mandat de la Mission;

10. Se félicite que les parties et les États voisins se soient engagés à tenir des réunions périodiques avec le Haut-Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés afin d'examiner et, autant que faire se peut, de renforcer les mesures de confiance;

11. Engage les États Membres à verser des contributions volontaires pour financer des mesures de confiance convenues par les parties, y compris celles permettant aux membres séparés d'une même famille de se rendre visite, ainsi que des programmes alimentaires pour s'assurer que les besoins humanitaires des réfugiés sont dûment pris en compte;

12. Prie le Secrétaire général de continuer à prendre les mesures voulues pour faire pleinement respecter par la MINURSO la politique de tolérance zéro instituée par l'Organisation des Nations Unies en ce qui concerne l'exploitation et les violences sexuelles et de le tenir informé, et demande instamment aux pays qui fournissent des contingents de prendre les mesures préventives voulues, notamment de mener avant tout déploiement des activités de sensibilisation à ces questions, et d'adopter d'autres mesures pour faire en sorte que les membres de leur personnel qui seraient mis en cause soient amenés à répondre pleinement de leurs actes;

13. Décide de rester saisi de la question.

Explications de position

M. RAMLAN BIN IBRAHIM (Malaisie) a appuyé les efforts de la MINURSO, du Secrétaire général et de son Envoyé spécial pour trouver un règlement à la question du Sahara occidental qui soit politiquement acceptable par toutes les parties et garantisse l'amélioration des conditions de vie des Sahraouis. Toutefois, il a émis l'espoir qu'à l'avenir, « une consultation plus large tenant compte de l'avis de tous les membres du Conseil aura lieu ».

M. ALEXIS LAMEK (France) a considéré que ce texte traite de manière pertinente de l'ensemble des aspects de la question du Sahara occidental. Tout en rappelant la dimension humaine de la situation dans ce territoire, il fournit l'impulsion nécessaire au processus politique. Le représentant a ajouté que « la consolidation du statu quo n'est pas acceptable » et que les parties doivent faire preuve d'une plus grande volonté politique pour progresser vers une solution juste et acceptable. En outre, a-t-il poursuivi, une telle

solution contribuerait à l'intégration politique et économique du Maghreb et permettrait de répondre à la dégradation de la situation sécuritaire du Sahel.

« Ce différend historique peut être réglé », a affirmé le représentant. La France considère que le plan d'autonomisation présenté au Secrétaire général par le Maroc, en avril 2007, constitue une base solide. Comme le rappelle la présente résolution, la situation très précaire des populations sahraouies des camps de Tindouf ne doit pas être oubliée et, c'est pourquoi, il a invité à ce que des efforts soient déployés pour que l'enregistrement des réfugiés dans les camps puisse avoir lieu.

Mme MICHELE J. SISON (États-Unis) a reconnu le rôle indispensable de la MINURSO pour l'appui à la sécurité et à la stabilité du Sahara occidental. Les Nations Unies, a-t-elle insisté, ont « la légitimité et l'impartialité nécessaires à la facilitation d'un règlement politique durable de la situation ». Elle a émis l'espoir que la résolution, adoptée ce matin, incitera les parties à faire montre de leur engagement « sérieux et sincère » en faveur du processus lancé à cette fin par les Nations Unies, et que des négociations pourront être entamées dans les plus brefs délais.

Les deux parties, a-t-elle ajouté, devraient présenter de nouvelles idées dans le cadre de ce dialogue. Mme Sison s'est dite préoccupée par la situation humanitaire et par les problèmes de sécurité dans la région qui montrent que le statu quo n'est pas tenable. À cet égard, elle a déploré « la perte d'engagement diplomatique ». Elle s'est dite favorable à la reprise des visites familiales, avant de rappeler aux parties que le Conseil de sécurité sera saisi de rapports de l'ONU sur la situation au Sahara occidental et à Tindouf, et que les droits de l'homme doivent être protégés dans les deux zones.

À son tour, M. ROMÁN OYARZUN MARCHESI (Espagne) a salué « le travail indispensable » accompli par la MINURSO depuis 1991. La Mission doit poursuivre ses activités car « la présence de l'ONU dans la région et les camps de réfugiés est essentielle pour garantir que les parties respectent le cessez-le-feu ». Les parties doivent coopérer pleinement avec la Mission, a-t-il ajouté, avant de souligner que le soutien du Conseil de sécurité aux efforts du Secrétaire général, de son Envoyé personnel et de son Représentant spécial est « total ». De l'avis de l'Espagne, l'amélioration de la situation des réfugiés est une priorité. Un règlement, qui passera par la volonté politique des parties, contribuera à la stabilité de la région, a assuré le représentant, avant de conclure.

M. RAFAEL DARÍO RAMÍREZ CARREÑO (Venezuela) s'est dit convaincu du rôle important de la MINURSO, notamment pour promouvoir des mesures d'instauration de la confiance entre les parties et organiser un référendum. Il a évoqué la situation difficile des familles sahraouies et souhaité la reprise des négociations directes entre le Maroc et le Front Polisario. Néanmoins, le représentant a regretté que la résolution qui vient d'être adoptée ait été « un texte préalablement convenu par le Groupe d'amis du Sahara occidental, lequel ne reprend pas les points de vue émis par d'autres pays dont le sien ». Il a jugé « nécessaire qu'à l'avenir, quand il y a des négociations sur la question, les méthodes de travail soient améliorées en assurant des consultations plus étendues et transparentes ». Enfin, il a rappelé qu'il s'agit d'«

un processus de décolonisation en souffrance depuis plus de 40 ans » et que les droits de l'homme et les ressources du peuple sahraoui sont « foulés au pied ».

M. PETER WILSON (Royaume-Uni) a déploré le manque de progrès s'agissant de la situation au Sahara occidental, en ajoutant que le statu quo n'était pas tenable. Il a invité tous les interlocuteurs à ne ménager aucun effort afin de sortir de l'impasse. L'avenir du Sahara occidental, a-t-il soutenu, ne pourra découler que d'un engagement renouvelé de toutes les parties. « Il est temps que la situation change. »

M. ISMAEL ABRAÃO GASPAR MARTINS (Angola), s'exprimant également au nom du Tchad et du Nigéria, a indiqué que ces trois pays voulaient jouer un rôle plus constructif dans la recherche d'une solution au Sahara occidental. Il a expliqué que son pays avait voté en faveur du projet de résolution, tout en précisant que le statu quo au Sahara occidental était intenable. Il a encouragé les parties à respecter les dispositions de la présente résolution et à organiser les négociations en vue de la tenue d'un référendum.

M. YONG ZHAO (Chine) a indiqué que son pays avait voté en faveur du projet de résolution qui vient d'être adopté. Notant les préoccupations de certains membres du Conseil vis-à-vis de ce texte, il a estimé que plus de temps aurait dû être consacré à la négociation dudit texte afin de dissiper les divergences et de dégager un plus grand consensus.

Mme DINA KAWAR (Jordanie) a indiqué que sa délégation avait voté pour le projet de résolution, en précisant que le texte contenait tous les éléments pour conduire à une solution durable. Cette solution, a-t-elle souligné, doit prendre en compte les préoccupations du peuple du Sahara occidental. Elle a aussi indiqué que la proposition du Maroc pour l'autodétermination était sérieuse.

http://www.un.org/press/fr/2015/cs11876.doc.htm

العقوبات البديلة في لقاء دراسي بآسفي

١٥٩٩٥/١٢

■ منير الشرقي

تحتضن مدينة آسفي غدا الخميس، لقاء دراسيا حول العقوبات البديلة تنظمه اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لمراكش في إطار كرسي جامعة القاضي عياض للمواطنة وحقوق الإنسان. و سيؤطر اللقاء الذي ستحتضنه قاعة الاجتماعات بمجلس جهة دكالة عبدة ، محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وابراهيم بنتزرت رئيس المحكمة الابتدائية باسفي وفاطمة أوكادوم رئيسة غرفة بمحكمة الإستئناف بالدار البيضاء عن «جمعية ماما آسية» امحمد الشقوري نقيب سابق وعضو هيأة المحامين باسفي وعبد السلام بوعبيدة أستاذ القانون الجنائي بكلية بمراكش .

ويندرج هذا اللقاء الدراسي ضمن مساهمة المجلس في إثراء النقاش العمومي حول العقوبات البديلة في صفوف كل المعنيين بالسياسة الجنائية ببلادنا، اعتبارا لكون المغرب يعتبر من البلدان التي تعاني من الاكتظاظ السجني ومن التكلفة المرتفعة للاعتقال.

Driss El Yazami: Changes in Migration Processes Putting Human Rights at Stake

Bulgaria: **Driss El Yazami**: Changes in Migration Processes Putting Human Rights at Stake Photo by Facebook
The advanced status of Morocco in terms of its improving human rights record is turning Morocco into a strategic partner to the European Union, Driss El Yazami, President of the Moroccan National Council of Human Rights, has said.

Speaking at a public lecture at the Sofia University that he held at the invitation of Bulgarian Vice President Margarita Popova, Yazami outlined the tremendous changes that global notions of human rights have undergone over the past few decades.

Before his lecture Morocco's Ambassador to Bulgaria H.E. Latifa Akharbach said bilateral relations should develop in such a way that allows room for cooperation on human rights.

Mr El Yazami set the example of Morocco, where half of the articles in the 2011 Constitution include references to human rights, to point out that almost all countries have currently based on them the very fundament of their legislation.

In his words, new instruments are emerging to promote human rights, with national institutions involved in international networks, and with other groups of countries,
such as the Arab states, working on common tools, with the example of the future Arab Court of Human Rights.

"In [some] developing countries life expectancy has reached 80 years... [and] a new convention on the rights of elderly people is on the agenda," Mr El Yazami added.

Challenges Facing Human Rights Protection

Mr El Yazami opined that there are three features of human rights which the present-day environment is putting at stake.

The first comes from communities that tend to dispute rights' universal nature, a problem which requires from politicians human rights advocates to ensure that "every country should find its own pace".

A second problem involves gender equality, which is still far from the internationally set targets in Marocco and a number of other states. Mr El Yazami added that his council was demanding that Morocco draw conclusions on its record every year to reduce inequality which is still present.

Migrants and asylum seekers constitute a third problem, numbering 240 million people globally. Their profile and their geography is now changing, as Mr El Yazami opines: "We are facing a process of... migrants traveling more and more [often] and crossing bigger and bigger distances. In Morocco we have detained people coming from Nepal. A Moroccan who wishes to go to the Netherlands would go via Istanbul, Bulgaria and from there the Netherlands."

A bigger share of migrants now includes women, educated people, and younger people, with the emerging picture being quite different compared to previous decades.

Migration routes are now undergoing transformation as well, with an increased number of asylum seekers moving south, and not just choosing the US or Western Europe. The choice of thousands of people to leave their home country results in a brain drain, but could have a positive impact on their economies as well. For instance, the fact that there are 13 flights a day between Morocco and Paris allow "many young people [to] come and look for job opportunities in Morocco".

To conclude, the speaker argued, a key challenge underpinning contemporary societies is "how to manage in a democratic and peaceful way" the cultural, linguistic and religious pluralism in order to turn it into an advantage for the respective societies.

Asked by a journalist about a draft law tabled in Marocco which could ban premarital sexual relations, he said that the Criminal Code draft was still under discussion. El Yazami made clear that the government had taken some 80% of the Council of Human Rights into account while amending the text.

Answering to other questions, the speaker stressed women's role in society was already changing, with the Arab Spring resulting in lower birth rates, and an increase in the number of girls going to school ("more than half of [children in] the school system". This requires more legal changes, including the end of child labor, allowing girls to start work at 18, after leaving school, and not at 15 as it is now, a process that is still subject to debate and discussion in the country.

http://www.feedspot.com/?dadi=1#feed/f_3775302/article/2122554150?dd=69900055

«تمرد» داخل سجن عكاشة بعد وفاة سجين إفريقي

26691/3

إسماعيل روحي

كشف مصدر مطلع أن سجن عكاشة عرف، مساء أول أمس، حالة احتجاج كادت أن تتحول إلى تمرد وسط معتقلين أفارقة بعد وفاة زميل لهم، وأوضح المصدر ذاته أن المعتقلين الأفارقة الموجودين بالسجن المذكور خاضوا احتجاجات داخل الجناح الذي يوجدون به للمطالبة بالتحقيق في ظروف وفاة زميلهم الذي فارق الحياة خلال حملة تفتيش قام بها موظفو السجن المذكور بحثا عن المخدرات والهواتف المحمولة.

وأكد المصدر نفسه أن حالة الوفاة سجلت حوالي الساعة 11 و45 دقيقة داخل الجناح رقم 3 الذي كان يقضي به المتهم الإفريقي عقوبته قبل أن يفارق الحياة، مضيفا أن الحادث خلف موجة استياء عارمة وسط المعتقلين الأفارقة، الذين اعتصموا داخل الممرات ورفضوا دخول زنازينهم قبل أن تقوم الإدارة بإقناعهم بذلك بعد مفاوضات معهم.

تتمة ص 3

«تمرد» داخل سجن عكاشة بعد وفاة سجين إفريقي

إسماعيل روحي

تتمة (ص1)

وذكر المصدر ذاته أن النيابة العامة بالدار البيضاء دخلت على الخط في قضية وفاة السجين الإفريقي، الذي تم نقل جثمانه إلى مستودع الأموات من أجل إجراء تشريح لمعرفة أسباب الوفاة، موضحا أن السجين كان يقضي عقوبة في إطار ملف للتهريب الدولي للمخدرات عبر مطار محمد الخامس قبل أن يتم اعتقاله.

وأشار المصدر نفسه إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان دخل، كذلك، على الخط في ملف حادث وفاة المواطن الإفريقي، من خلال لجنته الجهوية بالدار البيضاء، التي زارت السجن رفقة أحد الأطباء، أول أمس الاثنين، من أجل الاطلاع على حيثيات وفاة السجين المذكور الذي يحمل الجنسية النيجيرية.

وفي سياق متصل، رجح مصدر مأذون من المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن تكون الوفاة ناتجة عن سكتة قلبية، معتبرا أن التشريح الطبي الذي سيتم إجراؤه تحت إشراف النيابة العامة سيظهر السبب الحقيقي للوفاة.

وأكد المصدر ذاته في اتصال هاتفي مع «المساء» أن حالة الوفاة حدثت خلال عملية التفتيش الروتينية التي يقوم بها الموظفون بالسجن المذكور بحثا عن الممنوعات، مضيفا أن الموظفين مرفوقين برئيس المعقل دخلوا إلى الزنزانة التي كان يوجد بها السجين الإفريقي وطالبوا المعتقلين بالخروج من أجل تفتيشها، قبل أن يسقط السجين على الأرض مغمى عليه، لتتم محاولة إسعافه التي تم خلالها اكتشاف أنه فارق الحياة.

البرامج كانت موضوعا للعديد من الشكايات وأغلب الحلقات تناولت جرائم القتل

«الهاكا» تدق ناقوس الخطر.. الأطفال يتابعون برامج الجريمة!

■ أخبار اليوم ■

نسبة مرتفعة من القاصرين والأطفال يشاهدون برامج الجريمة التي تبثها القنوات العمومية، فيما تحتل جرائم القتل التي تقدمها هذه البرامج، صدارة المشاهدة، وعدا برنامج واحد، فإن باقي البرامج الأخرى كانت موضوعا لشكايات عديدة، كان مصدرها مواطنون، أو متهمون، أو عبر مؤسسات عمومية كوزارة العدل والحريات، ومندوبية السجون، ووزارة الاتصال، والتي تفيد بعدم احترام شروط البث ودفاتر التحملات، فضلا عن الإدانة المسبقة لبعض المتهمين، والتأثير على الجمهور الناشئ وعدم احترام الكرامة والحقوق الأساسية للمشاهدين. هذا ما أكده تقرير صدر حديثا عن الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري.

وخصصت الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري «الهاكا» مراقبة كثيفة، للبرامج التي تتخذ الجريمة موضوعا لها، وهو ما كشفت عنه الهيأة في تقرير ضمنته معطيات وملاحظات تجاوبا مع الشكايات التي تلقتها أو تمت إحالتها عليها من طرف أشخاص ذاتيين أو معنويين، وحرصت الهيأة على تدقيق نظم البث وساعاته ومدته، وكذا نوعية الجمهور الناشئ، كما امتدت مراقبة الهيأة إلى اللغة المتداولة في البرامج الثلاثة الأساسية التي تتخذ من الجريمة موضوعا لها، ويتعلق الأمر ببرامج: «مداولة، ومسرح الجريمة، وأخطر المجرمين».

وكشف التقرير عن توصل الهيأة بالعديد من الشكايات من مواطنين اعتبروا بعض حلقات هذه البرامج تمس بهم بشكل مباشر، من حيث الكشف عن هويتهم أو عدم احترام قرينة البراءة.

كشفت الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري أن عددا كبيرا من القاصرين والأطفال يشاهدون برامج الجريمة التي تبثها القنوات التلفزيونية العمومية، في ما اعتبرته مسا بحقوق الجمهور الناشئ.

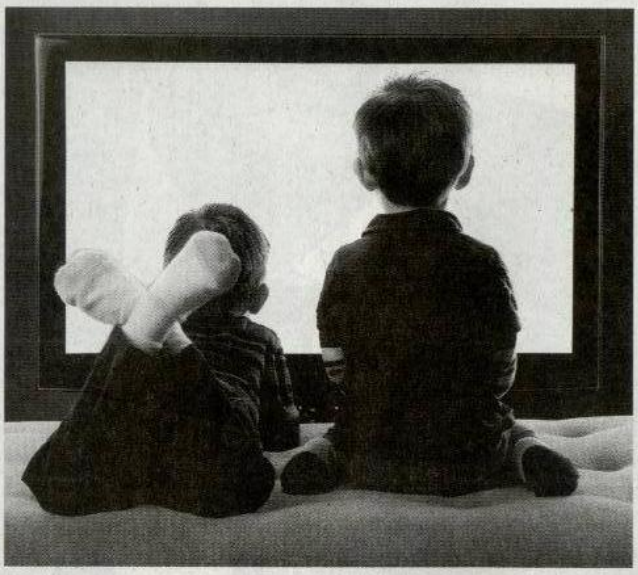

شكايات

كما توصلت الهيأة بشكايات من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووزارة العدل والحريات، ومن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، ومن وزارة الاتصال، التي لم تكن سوى رسائل موجهة من مواطنين يتظلمون من هذه البرامج، وغالبا ما تكون الرسالة نفسها منقولة من طرف عدة جهات.

وتوصلت الهيأة العليا، خلال سنة 2013، بما مجموعه ثمان شكايات منها سبع شكايات ضد برنامج «مسرح الجريمة»، الذي بثته قناة ميدي 1 تي في، وشكاية واحدة ضد برنامج «أخطر المجرمين» على القناة الثانية، فيما لم تتوصل الهيأة بأي شكاية ضد برنامج «مداولة»، الذي تبثه القناة الأولى، خلال السنة المعنية بالدراسة.

ويلاحظ أن أغلب الشكايات، التي كانت موجهة ضد برنامج «مسرح الجريمة» على قناة ميدي 1 تي في، همت بالأساس الحلقات التي تناولت العمليات الإرهابية التي شهدها المغرب.

متابعة واسعة

ونبهت «الهاكا» إلى أن هذه البرامج ظلت تستقطب جمهورا واسعا من المشاهدين، وهو ما تؤكده نتائج قياس المشاهدة لـ«مروك متري»، والتي وضعت برامج إعادة تشخيص الجريمة («مداولة» و«أخطر المجرمين»)، خلال سنة 2013، ضمن لائحة البرامج العشرة الأوائل الأكثر متابعة من طرف الجمهور المغربي.

وتبين نتائج نسب المشاهدة، برسم سنة 2013، أن برنامج «أخطر المجرمين» يصنف من بين البرامج العشرة الأوائل في القناة الثانية، إذ يحتل المرتبة السابعة، حيث بلغت نسبة مشاهدة إحدى الحلقات 44 في المائة، حوالي (أربعة ملايين و526 الف مشاهد).

حقوق الجمهور الناشئ

«الهاكا» وقفت عند ما اعتبرته مساسا بحقوق الجمهور الناشئ، حين قدمت معطيات تفيد أن 24 في المائة من الجمهور الناشئ (أقل من 22 سنة) يشاهدون برنامج «أخطر المجرمين»، فيما يشاهده 50 في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 22 و 52سنة. أما بالنسبة إلى برنامج «مداولة»، فإن نسبة الأطفال الذين يتابعونه، والذين تنحصر أعمارهم بين 2 و 22سنة، تصل إلى نسبة 50في المائة من المشاهدين الذين يتابعون البرنامج.

وتبين المعطيات المتعلقة بنسب المشاهدة بحسب المستوى التعليمي أن 24 في المائة من جمهور برنامج «أخطر المجرمين» هم أشخاص بدون شهادات تعليمية، فيما تبلغ نسبة جمهور البرنامج من أصحاب الشهادات المتوسطة 10 في المائة، و4 في المائة فقط ممن يشاهدونه يحملون شهادات عليا.

مشاهد غير حقيقية

وخلافا لبرنامج مداولة، فإن برنامج «مسرح الجريمة»، يعتمد إعادة تمثيل الوقائع المتعلقة بالقضية موضوع الحلقة، مع الاستعانة بشهادات وتدخلات ضيوف البرنامج، التي تتخلل مشاهد التمثيل، والتي تقوم بشرح ملابسات القضية. وتجدر الإشارة إلى أن جرائم القتل تحتل الصدارة على غرار البرامج الأخرى.

ويسجل أن هذا البرنامج هو الوحيد الذي تناول جرائم الإرهاب التي شهدها المغرب، خلال خمس حلقات سنة 2013. وحسب الهاكا دائما، لم يقم في أي من حلقاته ببث ما ينبه المشاهد أو يخبره أن الأمر لا يتعلق بمشاهد حقيقية، كما ينص على ذلك دفتر تحملات «صوربال» القناة الثانية، كما أن شكاية أحيلت على الهيأة العليا من طرف وزارة العدل والحريات، اتهمت البرنامج بـ«القذف العلني والافتراء دون دليل قاطع».

خميس السينما وحقوق الإنسان يعرض فيلمين بالرباط والدار البيضاء

75M176

في إطار البرنامج الشهري الذي يهدف إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان عبر السينما، تعرض جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان، خلال شهر أبريل الجاري، فيلما إيرانيا وفيلما فرنسيا للأطفال بكل من الرباط والدار البيضاء.

وأوضح بلاغ للجمعية أنها ستعرض فيلم "إيراني" للمخرج الإيراني محرم تمدون أيام 30 أبريل (السادسة والنصف مساء) بقاعة السينما "الفن السابع" بالرباط ، وفاتح ماي القادم (الساعة الرابعة ونصف مساء) بالمركز الثقافي "النجوم" بسيدي مومن (الدار البيضاء التشارك)، على أن يعاد العرض بالرباط يوم 3 ماي (الساعة السابعة مساء) بقاعة السينما "الفن السابع".

وأوضح البلاغ أن "الإيراني"، وهو فيلم وثائقي من إنتاج مشترك بين فرنسا وإيران حصل على أكبر جوائز مهرجان السينما الواقعية في باريس في دورته 36، يتطرق إلى موضوع الاختلاف والتعايش السلمي بين الأفكار وبين أصحاب الأفكار، ويطرح ذلك من خلال حوار يدور بين عدة أشخاص يسكنون لأيام في بيت واحد ويحملون أفكارا مختلفة، ومن ثم يفترقون ويودعون بعضهم بشكل سلمي.

أما بالنسبة لصباحيات الأطفال، فتقدم الجمعية عرض فيلم "تانت هيلدا" للمخرج جاك ريمي جرار، المتخصص في سينما التحريك، وذلك يوم 3 ماي (العاشرة والنصف صباحا) بقاعة السينما "الفن السابع" بالرباط.

وتتمحور أنشطة جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان، التي أحدثت سنة 2010 بهدف النهوض بثقافة حقوق الإنسان من خلال السينما، حول خمس تظاهرات رئيسية هي خميس السينما وحقوق الإنسان (الخميس الأخير من كل الشهر)، والعروض الصباحية للأطفال، وماستر كلاس السينما وحقوق الإنسان، والليلة البيضاء للسينما وحقوق الإنسان، واللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان.

ويدعم البرمجة الجديدة لجمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان كل من المؤسسة الأوربية من أجل الديمقراطية، ومؤسسة "أجيال" للنهوض بحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمركز السينمائي المغربي والمركز الثقافي "النجوم" بسيدي مومن، و"سورتير ماغ".

خميس السينما وحقوق الإنسان يعرض فيلما إيرانيا وفيلما فرنسيا للأطفال

تعرض جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان، خلال شهر أبريل الجاري، فيلما إيرانيا وفيلما فرنسيا للأطفال بكل من الرباط والدار البيضاء.

وأوضح بلاغ للجمعية أنها ستعرض فيلم "إيراني" للمخرج الإيراني محرم تمدون أيام 30 أبريل (السادسة والنصف مساء) بقاعة السينما "الفن السابع" بالرباط ، وفاتح ماي القادم (الساعة الرابعة ونصف مساء) بالمركز الثقافي "النجوم" بسيدي مومن (الدار البيضاء أتشارك)، على أن يعاد العرض بالرباط يوم 3 ماي (الساعة السابعة مساء) بقاعة السينما "الفن السابع". وأوضح البلاغ أن "الإيراني"، وهو فيلم وثائقي من إنتاج مشترك بين فرنسا وإيران حصل على أكبر جوائز مهرجان السينما الواقعية في باريس في دورته 36، يتطرق إلى موضوع الاختلاف والتعايش السلمي بين الأفكار وبين أصحاب الأفكار، ويطرح ذلك من خلال حوار يدور بين عدة أشخاص يسكنون لأيام في بيت واحد ويحملون أفكارا مختلفة، ومن ثم يفترقون ويودعون بعضهم بشكل سلمي.

أما بالنسبة لصباحيات الأطفال، فتقدم الجمعية عرض فيلم "تانت هيلدا" للمخرج جاك ريمي جرار، المتخصص في سينما التحريك، وذلك يوم 3 ماي (العاشرة والنصف صباحا) بقاعة السينما "الفن السابع" بالرباط.

وتتمحور أنشطة جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان، التي أحدثت سنة 2010 بهدف النهوض بثقافة حقوق الإنسان من خلال السينما، حول خمس تظاهرات رئيسية هي خميس السينما وحقوق الإنسان (الخميس الأخير من كل الشهر)، والعروض الصباحية للأطفال، وماستر كلاس السينما وحقوق الإنسان، والليلة البيضاء للسينما وحقوق الإنسان، واللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان. ويدعم البرمجة الجديدة لجمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان كل من المؤسسة الأوربية من أجل الديمقراطية، ومؤسسة "أجيال" للنهوض بحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمركز السينمائي المغربين والمركز الثقافي "النجوم" بسيدي مومن، و"سورتير ماغ".

(ومع)

6 مليون درهم من مندوبية حقوق الانسان لدعم أنشطة 50 جمعية

2/13634

أعلنت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أمس الثلاثاء بالرباط أنها أبرمت، خلال الفترة ما بين 2012 و 2014، نحو 50 اتفاقية شراكة مع عدد من الجمعيات المشتغلة في مجال حقوق الإنسان بمختلف جهات المملكة، رصد لها غلاف مالي بأزيد من 6 ملايين و 296 الف درهم من أجل دعم أنشطة تروم النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

وأوضح مدير مديرية الحوار والشراكات الوطنية بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان حاميد بن شريفة، في لقاء تواصلي نظمته المندوبية مع الجمعيات الشريكة، أن المندوبية، أبرمت 26 اتفاقية شراكة مع جمعيات في الفترة ما بين 2012 و 2013، من أصل 87 مشروع توصلت به، بغلاف مالي بمليونين و 521 الف و 250 درهم، همت سبعة محاور للتدخل في مجال حقوق الإنسان. وأضاف أن المندوبية أبرمت أيضا 24 اتفاقية شراكة، خلال الفترة ما بين 2013 و 2014، من أصل 170 مشروعا توصلت به ، بغلاف مالي رصدت له 3 ملايين و 774 ألف و 900 درهم، مشيرا الى أن 92 في المائة من المشاريع المذكورة تمت مباشرتها.

وجدد بن شريقة التأكيد على أن المجتمع المدني بات فاعلا رئيسيا في المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان جراء قربه من القضايا الحقوقية المطروحة ، وعمله الميداني في هذا المجال ، مبرزا أن ما حققه المغرب في مجال حقوق الانسان تأتى بفضل جهود المجتمع المدني والدولة والمؤسسات الوطنية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

● ومع

وسيط المملكة: إذا كان عملنا يحرج الحكومة فنحن مستعدون لإحراجها

6/5/79

◆ مكتب الرباط: الجيلالي بنحليمة

لم يتردد عبد العزيز بنزاكور وسيط المملكة في الكشف عن طبيعة العلاقة المتوترة بين المواطن والإدارة، واعترف في تصريح له في البرنامج الشهري في الصميم الذي يبث على القناة الأولى بكون العلاقة بين وسيط المملكة والحكومة تعرف اضطرابا حقيقيا بفعل ممارسات الإدارة التي تفتقد في تعاملها أحيانا لمبدأ الإنصاف والعدالة.

وسيط المملكة أكد أن نزع الملكية وعدم تنفيذ الأحكام القضائية ضد الدولة من أكثر القضايا التي تمنح صورة سلبية للسلطة التنفيذية، وأضاف في الإطار نفسه أن المؤسسة تصدر توصيات متعددة لرئيس الحكومة للانتباه لعلاقة التوتر التي تربط الإدارة بالمرتفق، لكن للأسف تبقى حدود الاستجابة ضعيفة رغم التوجيهات المتكررة لعبد الإله بن كيران رئيس الحكومة لمختلف الوزراء. وأضاف أنه رغم تجربة المخاطبين الدائمين بالوزارات الذي حدد الظهير المحدث للمؤسسة صلاحيات واسعة لهم للحسم في مختلف النزاعات واتخاذ القرارات المناسبة، يبقى تفاعلهم مرتبط أساسا ودائما بالرجوع إلى مرؤوسيهم.

وأمام هذا الوضع صرح المتحدث بلغة حاسمة «إذا كان عملنا يحرج الحكومة فنحن مستعدون لإحراجها، فلا يعقل أن نلتصق بالإدارة صفة المعسر أو المانع عن تنفيذ الأحكام القضائية ضد الإدارة».

وبالنسبة لطبيعة العلاقة التي تربط مؤسسة وسيط المملكة بالبرلمان، أكد عبد العزيز بنزاكور أنه راسل الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، والشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين وذلك من أجل تفعيل المقتضيات الدستورية القاضية بتقديم تقرير سنوي بالبرلمان متبوعا بمناقشة من أجل إعمال الفصل 160 من الدستور، القاضي بتفاعل مؤسسات الحكامة مع المحيط التشريعي، كما حدث مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لكنه أضاف أنه لم يتوصل بعد بأي جواب من الرئيسين معا لحد الآن كاشفا استعداد الوسيط لتقديم تقريره السنوي .

33621/6

الحسيمة

آليات الوساطة والإنصات للتخفيف من العنف في الوسط المدرسي

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة-الناظور، بالتنسيق مع النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بإقليم الحسيمة، يوما دراسيا حول موضوع «العنف في الوسط المدرسي، أي مقاربات للحل»، اليوم الأربعاء بالحسيمة.

ويسعى هذا اللقاء، الذي يندرج ضمن مشروع المدرسة الحاضنة لحقوق الإنسان، إلى تداول إشكالية العنف المدرسي وكيفية التصدي لهذه الظاهرة التي تستدعي معالجتها تبني مقاربة تشاركية ينخرط فيها كل من الآباء والأمهات والأساتذة والأطر الإدارية، كما تقتضي النهوض بثقافة حقوق الإنسان عن طريق الأندية الحقوقية بالمؤسسات التعليمية التي تساهم بدورها في نشر مبادئ الكرامة والمساواة والسلم والحوار وقبول الاختلاف.

وسيتناول المشاركون خلال اللقاء سبل تفعيل النقاش حول مقاربات الحل التي يمكن نهجها للحد من هذه الظاهرة، كما سيتم التطرق إلى دور كل من خلايا الوساطة والإنصات والوسط الاجتماعي والمقاربة التربوية والحماية القانونية في مناهضة العنف بالوسط المدرسي، وذلك من خلال تنظيم ورشتين حول آليات وأساليب الوساطة والإنصات وكذا برامج تعبئة المتدخلين في التخفيف من العنف في الوسط المدرسي.

يذكر أن مشروع المدرسة الحاضنة لحقوق الإنسان يهدف إلى تقوية قدرات الفاعلين التربويين وتمكينهم من دعامات بيداغوجية تساعدهم على تأطير أنشطتهم بشكل يسمح بإدماج قيم المواطنة والنوع والسلوك المدني والديمقراطية ومضامين الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، خاصة حقوق الطفل، في مختلف الأنشطة التربوية والثقافية داخل المؤسسات التعليمية.

نوه مجددا بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان

9068/11-2

مجلس الأمن يمدد مهمة بعثة المينورسو بالصحراء المغربية ويجدد دعمه لحل سياسي

جدد مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، أمس الثلاثاء، دعمه لحل سياسي مقبول من جميع الأطراف، مجددا التأكيد على نجاعة المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وداعيا مجددا الجزائر إلى تسجيل سكان مخيمات تندوف.

وأكد مجلس الأمن من جديد، في القرار رقم 2218 الذي يمدد مهمة بعثة المينورسو إلى غاية 30 أبريل 2016، على نجاعة وصحة ومصداقية المقترح المغربي، الذي قدم للأمين العام للأمم المتحدة في 11 أبريل 2007، مشيدا بـ"الجهود الجادة وذات المصداقية التي يبذلها المغرب من أجل التقدم نحو تسوية" هذا النزاع.

وبمقتضى هذا القرار الذي تمت المصادقة عليه بإجماع الأعضاء الـ15، دعا المجلس الأطراف والدول المجاورة إلى التعاون "الكامل مع منظمة الأمم المتحدة ومع بعضها البعض، والانخراط بعزم من أجل وضع حد للمأزق الحالي، والتقدم نحو حل سياسي".

وأضاف القرار أن "التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، سيساهمان في تحقيق الاستقرار والأمن بالمنطقة". وجددت الهيئة التنفيذية التأكيد بقوة على طلبها بـ"إحصاء" سكان مخيمات تندوف، بالجزائر، داعية إلى بذل "المزيد من الجهود" في هذا الصدد.

كما أشادت بالتزام الأطراف لمواصلة المفاوضات المنعقدة تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة، مع الذكر بتبنيه التوصية المتضمنة في التقرير الذي يعود إلى 14 أبريل 2008، والتي تؤكد على أنه "من الضروري أن تبرهن الأطراف عن الواقعية وروح التوافق للتقدم في المفاوضات".

وبمقتضى القرار الذي تم اعتماده أمس، دعا مجلس الأمن الأطراف إلى مواصلة التحلي بالإرادة السياسية والعمل في جو ملائم للحوار من أجل الانخراط في مفاوضات معمقة.

ونوه مجلس الأمن، أمس أيضا، بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان، خاصة من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وفي قراره رقم 2218، "يقر ويشيد مجلس الأمن بالتدابير والمبادرات التي يقوم بها المغرب من أجل دعم اللجنتين الجهويتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون".

ومما جاء في القرار نفسه أن أعضاء المجلس ينوهون بتفاعل المملكة مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة، وكذا بالزيارة المعلن عنها للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى، جدد مجلس الأمن التأكيد، في هذا القرار، على طلبه "تسجيل" سكان مخيمات تندوف، بالجزائر، داعيا إلى "بذل مزيد من الجهود" في هذا الصدد.

وهو الطلب الذي تضمنته أيضا، ولأول مرة، "توصيات" التقرير الأخير حول الصحراء للأمين العام للأمم المتحدة، الذي تم تقديمه مستهل أبريل الجاري بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. يذكر أن مكتب مكافحة الغش، التابع لمفوضية الاتحاد الأوروبي، أدان في تقريره الرسمي، الاختلاس المنظم بالجزائر، منذ سنوات، للمساعدات الإنسانية الموجهة للصحراويين بمخيمات تندوف.

وأوضح مكتب مكافحة الغش، في تقريره، أنه "من بين الأسباب التي جعلت هذه الاختلاسات ممكنة هي المبالغة في أعداد اللاجئين، وبالتالي في المساعدات المقدمة"، مشيرا إلى أنه "لا الجزائر ولا جبهة (البوليساريو) وافقا على إجراء إحصاء لعدد سكان المخيمات".

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

جمعيات معروفة بموالاتها للبوليساريو في الأقاليم الجنوبية

تسير نحو الحصول على تراخيص الاعتراف

توفيق البرديجي: هذه الجمعيات ستشتغل داخل القانون المغربي وإذا خالفته يمكن متابعتها

2/15037

■ عبدالنبي مصلوحي

سيصبح بإمكان بعض الجمعيات ذات التوجه الانفصالي في الأقاليم الجنوبية للمملكة أن تنشط إسوة مع باقي النسيج الجمعوي المغربي، حيث تسير وزارة الداخلية حسب مصادر حقوقية من الأقاليم الجنوبية نحو الترخيص بشكل رسمي لجمعيتين على الأقل، إحداهما، جمعية تجمع المدافعين عن حقوق الإنسان المعروفة بـ"الكوديسا" التي تراسها الانفصالية أميناتو حيدر.

وقد جاءت هذه المبادرة حسب رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان كلميم- طانطان، توفيق البرديجي، في اطار تجاوب السلطات مع مطلب للمجلس الوطني لحقوق الانسان، حيث يطالب بالترخيص لكافة الجمعيات التي تتوفر لديها كافة الشروط القانونية، مؤكدا أن تجاوب الحكومة مع هذا المطلب جاء على أساس أن كل جمعية أنشئت بناء على ظهير 58من حقها الحصول على وصل الايداع، إلا أن هذه الجمعيات إذا خالفت هذا القانون أو مقتضيات أخرى من القانون يمكن متابعتها أمام القضاء، مشيرا في تصريح للمنعطف، أن من بين الجمعيات التي ستستفيد من تجاوب السلطات مع دعوة المجلس الوطني لحقوق الانسان، جمعيات معروفة بموالاتها للبوليساريو، و أضاف انها وإن كانت تشتغل على جوانب انفصالية فإنها بالنسبة إلينا تشتغل داخل القانون المغربي، ويجب أن تتعامل في هذا الإطار الى أن تخالف هذا القانون، وساعتها يمكن أن تتخذ في حقها الاجراءات القانونية العادية.

وتعتبر هذه الخطوة من جانب الدولة، حسب الفعاليات الحقوقية، إيجابية، لأن هذه الجميعات ذات التوجه الانفصالي، تشتغل بطرقها سواء كان مرخصا لها أم ظلت محظورة من جهة، ومن جهة أخرى سيعطي هذا القرار مزيدا من الإشعاع للمغرب على مستوى تطور حقوق الإنسان، وهو الأمر الذي لا تستطيع جبهة البوليساريو في راي الفاعل الحقوقي محمد بن إيعزة القيام بمثله عبر الترخيص والسماح لجمعيات المجتمع المدني المغربية التي تؤيد الحكم الذاتي مثلا بأن تنشط في مخيمات لحمادة جنوب الجزائر.

مثلما يعكس هذا القرار، حسب الفاعلين الحقوقيين، عمق التحولات المجتمعية والحقوقية التي يعيشها المغرب في سياق الإصلاحات الديمقراطية التي يخوضها.

هذا الخبر تناولته الكثير من وسائل الإعلام الدولية بكثير من التحليل و القراءة في أبعاده الحقوقية والسياسية. وهكذا ورد بموقع فضائية (سي إن إن) الأمريكية أن المغرب يسعى الى فتح علاقة جديدة مع المجتمع الدولي في ما يخص حرية تاسيس الجمعيات، كذلك ذكرت وكالة الأنباء الإسبانية حصول إحدى الجمعيات المعروفة بموالاتها لجبهة البوليساريو الانفصالية على الضوء الأخضر من السلطات المغربية من أجل الاشتغال بشكل قانوني، حتى وإن كان الترخيص شفويا ولم يصل بعد الى مرحلة المكتوب.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد دعا في وقت سابق السلطات المغربية الى الاعتراف بكافة الجمعيات التي تملك كافة الوثائق والشروط التي تسمح لها بالتأسيس، مؤكدا عبر تصريح لرئيسه ادريس اليزمي، أن موقف المجلس من الترخيص لتاسيس الجمعيات مبدئي وثابت، وذلك انطلاقا من دفاعه عن حق الجمعيات في ممارسة انشطتها.

«مناهضة العنف بالوسط المدرسي محور «الندوة الجهوية الرابعة ببني ملال

9994/6

نظم مركز حقوق الناس بالمغرب الندوة الجهوية الرابعة حول (مناهضة العنف بالوسط المدرسي) بشراكة مع وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني والأكاديميات الجهوية للتربية و التكوين بجهات تادلة أزيلال ومراكش تانسيفت الحوز وكالة عبدة والنيابات التعليمية التابعة لها و بدعم من مؤسسة فريدريش نومان من أجل الحرية وذلك يوم الخميس المنصرم بملحقة الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين، وفي كلمة له بالمناسبة رحب مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بمناضلي مركز حقوق الناس بالمغرب وممثلي الأكاديميات وجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ و ممثلي القطاعات الحكومية والسيدات والسادة المديرات والمديرين والأطر الإدارية والتربوية برحاب الأكاديمية، التي تحتضن الندوة الجهوية الرابعة حول مناهضة العنف بالوسط المدرسي.

ويندرج هذا اللقاء، يضيف، في إطار الشراكة الموقعة بين مركز حقوق الناس المغرب والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وتفعيلا للإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف بالوسط المدرسي. مشيرا في السياق ذاته إلى أن العالم بأسره يعرف تحولات عميقة في جميع المجالات، اثرت بشكل سلبي على منظومة القيم والمبادئ الإنسانية والأخلاقية. والتي أفرزت مجموعة من الظواهر السلبية منها العنف اتجاه الذات واتجاه الآخر، مما يحتم علينا، يقول، العمل على تحصين الناشئة من هذه السلوكات السلبية التي تهدد الصحة النفسية والجسدية للتلميذات والتلاميذ والأطر الإدارية التربوية بالمؤسسات التعليمية بالجهة، علما، يضيف،أن هذه السلوكات تساهم بشكل سلبي في تنامي ظاهرتي الهدر والفشل الدراسيين، وفي هذا الصدد، يؤكد أن الأكاديمية، وضعت، مخططا جهويا، لمناهضة العنف بالوسط المدرسي، يتم تنزيله بالتدريج على صعيد النيابات والمؤسسات التعليمية التابعة لها، وذكر على سبيل المثال لا الحصر ما تم القيام به في هذا الشأن: إحداث المرصد الجهوي والمراصد الإقليمية لمناهضة العنف بالوسط المدرسي توسيع شبكة الأندية الصحية التي تعنى بالتربية الصحية والبيئية وتشتغل في مجال التحسيس والتوعية في مواضيع تهم النافعين والمراهقين والشباب، كالصحة الإنجابية والتربية الغذائية والسلامة الطرقية ، التدخين، التعاطي للمخدرات، العنف المدرسي، الجريمة الإلكترونية، التحرش الجنسي...إلخ، إحداث خلايا الإنصات والتوجيه بالمؤسسات الثانوية الإعدادية والتأهيلية لامتصاص كل أشكال العنف، تعيين خمس مساعدات اجتماعيات للاشتغال ضمن خلايا الإنصات لتقديم الدعم النفسي للتلميذات والتلاميذ في وضعية صعبة المتمدرسين بالمؤسسات التعليمية بالجهة والذين يعانون من مشاكل تعوق تمدرسهم(مشاكل عائلية، تفكك الأسرة). وذلك بدعم من جمعيات وطنية وأخرى دولية إعداد وتوزيع دلائل وملصقات ومطويات وتوزيعها على المؤسسات التعليمية الإعدادية والتأهيلية حول العنف المدرسي، التدخين والمخدرات،

الصحة الإنجابية، آليات حماية الطفولة من كل الآفات الاجتماعية والنفسية. الارتقاء بقدرات الأطر الإدارية والتربوية في مجال مناهضة العنف وحماية الطفل والتعريف بالحقوق والواجبات. إحداث نوادي المواطنة وحقوق الإنسان التي تشتغل على نبذ العنف المدرسي وترسيخ قيم المواطنة، وقد أبرمت الأكاديمية اتفاقية شراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لدعم هذه النوادي وتأطيرها. الانخراط في برنامج إعداديات وثانويات بدون تدخين بشراكة مع جمعية للأسلمي للوقاية ومحاربة داء السرطان. تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأساتذة العاملين بخلايا الإنصات. من جهته و في السياق ذاته أكد سامر ابو القاسم عن اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة التابعة لوزارة التربية الوطنية في تصريح لرسالة الأمة أن الغاية من تنظيم هذا اللقاء يرتكز في نقطتين1 – المزيد من التحسيس و التوعية بخطورة ظاهرة العنف بالوسط المدرسي و الدفع في اتجاه انخراط كل الفاعلين و الفاعلات و الشركاء، للمزيد من بذل المجهودات لتحصين الوسط المدرسي من مثل هذه الظواهر السلبية و المشينة-2 الوقوف على بعض النتائج و الخلاصات و التوصيات بخصوص اجراة الخطة داخل الجهات و الأقاليم المشاركة في هذا الملتقى و بخصوص القنوات التي يتم اللجوء إليها للوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة "اجاب ان هناك مجموعة من القنوات من بينها البرامج و الكتب المدرسية و كل العدة البيداغوجية و إعطائها الأهمية خاصة في مجال المقاربة الحقوقية المندمجة في كل المواد الدراسية و الأسلاك والمستويات الدراسية. لان هذه الثقافة اي ثقافة حقوق الإنسان يقول تم بذل مجهود علمي و تربوي كبير من اجل إدماجها في البرامج و الكتب المدرسية، اما القناة الثانية فهي الدلائل الخاصة بالحياة المدرسية و هذه الدلائل يقول نحصن على تنظيم و ضبط العلاقات و التفاعلات داخل المؤسسات التعليمية و توضيح الاختصاصات و الادوار و المهام الموكولة للشباب داخل هذه المؤسسات، بما فيها الإدارة التربوية و المجالس التربوية... بما فيها الدليل الخاص بمناهضة العنف بالوسط المدرسي و الذي يركز على تعميم تجربة إنشاء مراكز الاستماع و الإنصات للحالات المعنفة بالعنف، وكذلك إرساء هياكل المراصد الخاصة بتتبع العنف داخل الوسط المدرسي جهويا و إقليميا. اما القناة الثالثة هي تكوين الأطر الإدارية و التربوية جهويا و إقليميا و محليا، بناء على قاعدة إدماج المقاربة الحقوقية في التكوينات و الاخذ بعين الاعتبار إستراتيجية مناهضة العنف في الوسط المدرسي، فيما القناة الرابعة تتجسد بقول هي مبادرة الجهات والأقاليم في اتجاه إرساء دعائم و مقومات البرامج الجهوية و المحلية، المدمجة لثقافة حقوق الإنسان و المواطنة و المراعية بقول لهدف مناهضة العنف بالوسط المدرسي و ذلك كله بضبط من اجل خلق شروط وظروف ملائمة و موازية للمدرسة و المدرسين و المدرسات من اجل القيام بادوارهم ووظائفهم التربوية في إطار شراكة حقيقية مع إطارات المجتمع المدني و المؤسسات الوطنية و في القلب من هذا كله ، جمعيات اباء و أمهات التلاميذ و التلميذات. و للإشارة فان برنامج الندوة الجهوية الرابعة حول (مناهضة العنف بالوسط المدرسي) تمحورت حول كلمات الجهات المنظمة مع تحديد أهداف الندوة، تلاها العرض النظري الأول حول (دور التربية على حقوق الإنسان و المواطنة في مناهضة العنف بالوسط المدرسي) و تكونت بعد ذلك موائد مستديرة الأولى ركزت حول دور الإدارة التربوية في مناهضة العنف بالوسط المدرسي و المائدة المستديرة الثانية حول (سبل تجاوز كل أشكال العنف بالوسط المدرسي واختتم البرنامج بلقاء حول التقييم والتوصيات.

عبد السلام بورقية

المغرب تثمن قرار مجلس الأمن حول قضية الصحراء

أ.ش.أ

أكدت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية أن القرار الجديد حول قضية الصحراء المغربية، الذي اعتمده مجلس الأمن الدولي أمس 'الثلاثاء ' بالإجماع، يعزز المكتسبات التي حققها المغرب في مسلسل الوساطة الأممية، ويجدد التأكيد علي البعد الإقليمي للنزاع.

ويرجع النزاع إلي نحو أربعة عقود، حيث تؤكد المغرب أن الصحراء أراض مغربية خاضعة لسيادتها، وتنازعها في ذلك جبهة البوليساريو التي تطالب بالانفصال وتساندها في ذلك الجزائر الأمر الذي أدي إلي توتر العلاقات بين البلدين طوال هذه الفترة.

وقالت الوزارة – في بيان لها الليلة الماضية – إنه بالنسبة لهذا القرار رقم 2218، الذي تم اعتماده بالإجماع، يرد مجلس الأمن، بشكل واضح، علي ما أسمته ب' القلاقل والمغالطات ' التي تروجها الأطراف الأخري حول إعادة توجيه محتملة لمسلسل المفاوضات.

وأوضحت أن القرار يعزز، فعلا، المكتسبات التي حققها المغرب في مسلسل الوساطة الأممية، ويجدد التأكيد علي البعد الإقليمي للنزاع ويؤكد مقاربة مجلس الأمن بشأن بعدها البشري والإنساني'.

ونوهت بأن مجلس الأمن بتقديره الكامل 'للجهود الجدية وذات المصداقية المبذولة' من قبل المغرب، من خلال المبادرة المغربية للحكم الذاتي، من أجل المضي قدما نحو حل سياسي للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية – من وجهة نظر المغرب – ويجدد دعوته إلي مفاوضات علي أساس 'الواقعية وروح التسوية'.

وقالت الوزارة ' إن قرار مجلس الأمن يكرس البعد الإقليمي للنزاع، من خلال دعوة بلدان الجوار، لاسيما الجزائر، إلي التعاون التام بشكل أكبر مع الأمم المتحدة وإلي 'الانخراط بحزم أكبر من أجل وضع حد للمأزق الحالي والمضي قدما نحو حل سياسي'.

وجاء في البيان أن مجلس الأمن معني بالحل السياسي لهذا النزاع الذي طال أمده، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي والذي من شأنه أن يسهم في الاستقرار والأمن في منطقة الساحل.

وبخصوص البعد البشري والإنساني للنزاع، يدعو القرار الأممي الجزائر إلي بذل جهود لتسهيل إحصاء وتسجيل ساكنة مخيمات تندوف، وفقا لالتزاماتها الدولية.

وأكدت الوزارة أن الهيئة التنفيذية الأممية تقر وترحب بالتدابير والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب من أجل **تعزيز لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بكل من الداخلة والعيون، وكذا بالتفاعل الجاري من قبل المغرب مع متطلبات منظمات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

وأكدت وزارة الشئون الخارجية والتعاون المغربية في ختام بيانها أن المملكة المغربية ستواصل التزامها في إطار المسلسل الذي تقوده الأمم المتحدة من أجل التوصل إلي حل سياسي نهائي لهذا النزاع الإقليمي، في إطار السيادة المغربية، وذلك وفقا للخطاب الملكي ليوم 6 نوفمبر الماضي، وبموجب المباحثات الهاتفية بين العاهل المغربي الملك محمد السادس والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

http://www.elaosboa.com/show.asp?id=156194#.VUCyHSF_NHw

فرنسا تجدد دعمها، بمجلس الأمن، لمخطط الحكم الذاتي

شوف تيفي

جددت فرنسا، اليوم الثلاثاء أمام مجلس الأمن بالأمم المتحدة، التأكيد على أن المخطط المغربي للحكم الذاتي بالصحراء يمثل "قاعدة جدية وذات مصداقية من أجل التوصل إلى حل متفاوض بشأنه"، مشيدة بمبادرات المغرب في مجال حقوق الإنسان، مع الدعوة إلى إحصاء سكان مخيمات تندوف.

وأكد مساعد ممثل فرنسا بالأمم المتحدة، ألكسيس لاميك، عقب تصويت مجلس الأمن بالإجماع على قرار يمدد مهمة بعثة المينورسو، أن "فرنسا تعتبر أن مخطط الحكم الذاتي الذي تم تقديمه للأمين العام للأمم المتحدة في أبريل 2007 يمثل قاعدة جدية وذات مصداقية من أجل حل متفاوض بشأنه".

وشدد الدبلوماسي الفرنسي على أن القرار 2218 "يعطي الدفعة الضرورية للمسلسل السياسي"، داعيا الأطراف إلى "الانخراط بقوة والتحلي بإرادة سياسية أكبر وبواقعية وبروح التوافق للتقدم نحو حل سياسي عادل ومستدام ومقبول من جميع الأطراف".

وذكر الدبلوماسي الفرنسي بأن المغرب، كما تطرق إلى ذلك القرار، اتخذ عدة تدابير **لدعم لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بالداخلة والعيون، وكذا تفاعله مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ومع المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وأشار إلى أن القرار ذكر بأنه لا ينبغي إغفال الوضع الهش جدا للسكان الصحراويين بمخيمات تندوف، داعيا إلى بذل المزيد من الجهود لتسجيل المحتجزين بالمخيمات.

http://www.hespress.com/permalink/262281.html

http://www.chouftv.ma/press/19788-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%AF-%D8%AF%D8%B9%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%8C-%D8%A8%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D8%8C-%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A

سياسة إدماج الأجانب بالمغرب حصيلة أولية وآفاق ، محور يوم دراسي ببني ملال

بني ملال/ 28 أبريل 2015/ ومع/ شكل موضوع "سياسة إدماج الأجانب بالمغرب حصيلة أولية وآفاق"، محور اليوم الدراسي الذي نظم اليوم الثلاثاء ببني ملال بمبادرة من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بهذه المدينة (فريق البحث حول الهجرة الدولية والتنمية الجهوية، وماستر الهجرة الدولية .. المجال والمجتمع).

ويهدف هذا اللقاء، الذي نظم بتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بني ملال- خريبكة، الى دراسة الحصيلة الأولية لسنة من تطبيق التدابير والإجراءات التي تبناها المغرب لتسوية الوضعية القانونية لعدد من المهاجرين ومن طالبي اللجوء، والاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

وأكد عميد كلية الآداب والعلوم الانسانية ببني ملال السيد يحي الخالقي، في كلمة له خلال افتتاح أشغال هذا اليوم الدراسي، الذي شاركت فيه ثلة من الباحثين وممثلو جمعيات المجتمع المدني والهيآت الحقوقية، أن هذا اللقاء العلمي سيساهم في تعميق الحوار بين مختلف المهتمين بالهجرة ودورها في التنمية بوجه عام، وسياسات الإدماج بوجه خاص، مشيرا الى الأهمية التي يكتسيها موضوع الهجرة ومسألة الإدماج بالنسبة للبحث العلمي.

وأشار الى أن كلية الآداب والعلوم الانسانية ببني ملال عملت خلال السنة الجارية على فتح مسلك يهتم بالهجرة الدولية والمجال والمجتمع، وأنها ستقوم السنة المقبلة على فتح مسلك علم الاجتماع، وذلك لما لهذا الحقل المعرفي من أهمية في مقاربة الظواهر الاجتماعية والمجالية، خاصة وأن جهة تادلة أزيلال تعتبر من الجهات التي تتميز ب"حوض هجروي" بامتياز.

ومن جهته، أبرز رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال-خريبكة السيد علال البصراوي، الأهمية الكبيرة التي يكتسيها موضوع الهجرة وإدماج المهاجرين واللاجئين بالمغرب، مشيرا إلى التجاذبات الجيو- استراتيجية، والأزمات التي تعرفها بعض دول جنوب الصحراء، وبعض الدول العربية، مما يجعل من المغرب موضع استقرار وليس مجرد بلد عبور.

وأوضح، في هذا السياق، أن هذا المنحى يحتم على المغرب تجهيز بنيات استقبال قانونية واجتماعية لتسهيل إدماج المهاجرين واللاجئين بالمغرب، الشيء الذي يفرض التعاطي بشأنه وفق مقاربة تشاركية مندمجة تأخذ بالاعتبار جميع الأبعاد، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الهوياتية.

وركزت باقي التدخلات على أن ما يحدث حاليا في عدد من مناطق العالم وخاصة حوض البحر الأبيض المتوسط، يفرض على الباحثين والطلبة وجمعيات المجت مع المدني والمنظمات التي تشتغل في المجال الحقوقي، أن تنكب في مقاربة تشاركية مندمجة لمناقشة أهم القضايا والإشكالات التي تطرحها الهجرة الدولية وقضايا الاندماج.

وذكروا بأن ما حدث في السنوات الأخيرة في كثير من دول العالم يؤكد بالملموس أن قضايا الإدماج لا زالت من القضايا الشائكة، حيث لم تصل البلدان التي تنعث بدول الديمقراطية، بعد، الى إقرار قانون يدمج المهاجرين ويحفظ كرامتهم. وأشاروا الى أن هذا اليوم الدراسي يعتبر فرصة لمناقشة إشكالية إدماج المهاجرين الأجانب بالمغرب خاصة وأن المملكة كانت سباقة في سن قانون تسوية وضعية المهاجرين، علاوة على مناقشة فعاليته والعوائق التي تعترض تنفيذه ومدى إسهامه في تثبيت الجانب الحقوقي للمهاجرين الأجانب بالمملكة سواء على المستوى الجهوي أو الدولي.

وتناول المشاركون في هذا اللقاء مواضيع همت على الخصوص"العناصر الضامنة لنجاح السياسة الجديدة للهجرة"، و" تحديات الادماج السوسيو اقتصادي للمهاجرين الأفارقة داخل المجتمع المغربي ودور الفاعل المدني"، و" دور المنظمات المدنية للمهاجرين في عملية الادماج" و" استراتيجية الادماج والتفاعل الثقافي كعنصر للتنمية بالمغرب".

http://www.menara.ma/ar/2015/04/28/1608438-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A5%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%8C-%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1-%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D8%A8%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%84.html

29/04/2015

مجلس الأمن ينوه مجددا بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان

نوه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجددا اليوم الثلاثاء بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان، خاصة من **خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

وفي قراره رقم 2218 الذي صادق عليه الأعضاء ال Ü15بالإجماع، "يقر ويشيد مجلس الأمن بالتدابير والمبادرات التي يقوم بها المغرب من أجل دعم اللجنتين الجهويتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون".

ومما جاء في هذا القرار الذي يمدد إلى غاية 30 أبريل 2016 مهمة بعثة المينورسو، أن أعضاء المجلس ال Ü15ينوهون بتفاعل المملكة مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة، وكذا بالزيارة المعلن عنها للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى، جدد مجلس الأمن التأكيد، في هذا القرار، على طلبه "تسجيل" سكان مخيمات تندوف، بالجزائر، داعيا إلى "بذل مزيد من الجهود" في هذا الصدد.

وهو الطلب الذي تضمنته أيضا، ولأول مرة، "توصيات" التقرير الأخير حول الصحراء للأمين العام للأمم المتحدة، الذي تم تقديمه مستهل أبريل الجاري بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

يذكر أن مكتب مكافحة الغش، التابع لمفوضية الاتحاد الأوروبي، أدان في تقريره الرسمي، الاختلاس المنظم بالجزائر، منذ سنوات، للمساعدات الإنسانية الموجهة للصحراويين بمخيمات تندوف.

وأوضح مكتب مكافحة الغش، في تقريره، أنه "من بين الأسباب التي جعلت هذه الاختلاسات ممكنة هي المبالغة في أعداد اللاجئين وبالتالي في المساعدات المقدمة"، مشيرا إلى أنه "لا الجزائر ولا جبهة (البوليساريو) وافقا على إجراء إحصاء لعدد سكان المخيمات ".

http://www.menara.ma/ar/2015/04/28/1608365-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D9%88%D9%87-%D9%85%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A7-%D8%A8%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

http://www.casapress.net/afficher.php?id=9934

http://www.bergaag.com/browser?onsurl=%3A%2F%2Fwww.medi1.com%2Finfos%2Factualite%2Factualite.php%3Fidinf%3D75979

http://chadakhbar.com/news3439.html

http://shababunity.net/show.php?id=3495406

http://www.medi1.com/infos/actualite/actualite.php?idinf=75979

http://www.aljarida24.ma/p/politique/40299/

http://alayam24.com/articles-6313.html

دعا الجزائر إلى إجراء إحصاء لسكان الصحراء

مجلس الأمن يشيد بالمغرب في مجال حقوق الإنسان

جدد مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، دعمه لحل سياسي مقبول من جميع الأطراف، مؤكداً "نجاعة" المبادرة المغربية للحكم الذاتي، ودعا مجلس الأمن مجدداً الجزائر إلى تسجيل ساكنة مخيمات تندوف، كما مدد لبعثة المينورسو إلى غاية 2016.

وأشاد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجدداً، في التقرير الذي نشرته وكالة المغربي العربي للأنباء، الثلاثاء، بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان، خاصة من خلال مؤسسة "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" (مؤسسة رسمية تابعة للملك).

وقال مجلس الأمن في قراره رقم 2218 الذي صادق عليه بالإجماع الأعضاء الـ15، الذي اطلعت عليه "عربي21"، وجاء فيه "يقر ويشيد مجلس الأمن بالتدابير والمبادرات التي يقوم بها المغرب من أجل دعم اللجنتين الجهويتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون".

من جهة أخرى، جدد مجلس الأمن التأكيد، في هذا القرار، على طلبه "تسجيل" سكان مخيمات تندوف، بالجزائر، داعيا إلى "بذل مزيد من الجهود" في هذا الصدد.

وهو الطلب الذي تضمنته أيضا، ولأول مرة، "توصيات" التقرير الأخير حول الصحراء للأمين العام للأمم المتحدة، الذي تم تقديمه مستهل نيسان/ أبريل الجاري بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وقال سفير المغرب بالأمم المتحدة، عمر هلال، أن المغرب أعرب، الثلاثاء، عن "ارتياحه الكبير" لمصادقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع على تمديد مهمة بعثة (المينورسو).

وقال السيد هلال، في تصريح للصحافة عقب تصويت الأعضاء الـ15 على القرار، "نود أن نعبر عن إشادتنا بمجموعة الأصدقاء" (الولايات المتحدة، فرنسا، روسيا، إسبانيا، بريطانيا)، على "كل ما قامت به لعدم المساس بصيغة القرار"، وهو ما مكن من "المصادقة عليه في "جو من الهدوء، ممهداً الطريق لاستئناف المسلسل السياسي".

وقد تم التصويت على القرار رقم 2218 من قبل الأعضاء الـ15 بمجلس الأمن (الصين، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، أنغولا، تشاد، الشيلي، الأردن، ليتوانيا، ماليزيا، نيوزلندا، نيجيريا، إسبانيا، فنزويلا).

وجاء في هذا القرار الذي يمدد إلى غاية 30 نيسان/ أبريل 2016 مهمة بعثة المينورسو، أن "أعضاء المجلس الـ 15 ينوهون بتفاعل المملكة مع المساطر الخاصة بمجلس حقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة، وكذا بالزيارة المعلن عنها للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان".

وأكد مجلس الأمن من جديد، على نجاعة وصحة ومصداقية المقترح المغربي، الذي قدم للأمين العام للأمم المتحدة في 11 نيسان/ أبريل 2007، مشيدا بـ "الجهود الجادة وذات المصداقية التي يبذلها المغرب من أجل التقدم نحو تسوية" هذا النزاع.

وبمقتضى هذا القرار الذي تمت المصادقة عليه بإجماع الأعضاء الـ15، دعا المجلس الأطراف والدول المجاورة إلى التعاون "الكامل مع منظمة الأمم المتحدة ومع بعضها البعض، والانخراط بعزم من أجل وضع حد للمأزق الحالي والتقدم نحو حل سياسي".

وأضاف القرار أن "التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، سيساهمان في تحقيق الاستقرار والأمن بالمنطقة".

كما أشاد بالتزام الأطراف لمواصلة المفاوضات المنعقدة تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة، مذكرا بتبنيه التوصية المتضمنة في التقرير الذي يعود إلى 14 أبريل 2008، والتي تؤكد على أنه "من الضروري أن تبرهن الأطراف عن الواقعية وروح التوافق للتقدم في المفاوضات".

وبمقتضى القرار الذي تم اعتماده الثلاثاء، دعا مجلس الأمن الأطراف إلى مواصلة التحلي بالإرادة السياسية والعمل في جو ملائم للحوار من أجل الانخراط في مفاوضات معمقة.

http://arabi21.com/story/827508/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

http://www.rue20.com/%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B9-%D8%B5%D9%84%D8%A7/

http://alhodhode.com/?p=16844

http://www.24media.ma/news.php?extend.251.6

حقوق الإنسان.. مجلس الأمن ينوه بجهود المغرب

فرح الباز

نوه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجددا بالجهود التي يبذلها المغرب في مجال حقوق الإنسان، خاصة من خلال **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

وصادق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، اليوم الثلاثاء (28 أبريل)، على القرار رقم 2218 الذي "يقر ويشيد" من خلاله مجلس الأمن بـ"التدابير والمبادرات التي يقوم بها المغرب من أجل دعم اللجنتين الجهويتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون".

القرار، الذي يمدد مهام بعثة المسنورسو إلى غاية 30 أبريل 2016، نوه من خلاله أعضاء مجلس الأمن بتفاعل المغرب مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة، وكذا بالزيارة المعلن عنها للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

كما جدد المجلس، عبر هذا القرار، التأكيد على طلبه "تسجيل" سكان مخيمات تندوف، بالجزائر، داعيا إلى "بذل مزيد من الجهود" في هذا الإطار، وهو الطلب الذي تضمنته أيضا، ولأول مرة، "توصيات" التقرير الأخير حول الصحراء للأمين العام للأمم المتحدة، الذي تم تقديمه مستهل أبريل الجاري بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

http://www.marocpress.com/kifache/article-542798.html

http://www.marocpress.com/kifache/article-542798.html

http://www.kifache.com/70913

الصحراء المغربية : مجلس الأمن يجدد دعمه لحل سياسي ويدعو إلى التحلي بالواقعية وروح التوافق

الصحراء المغربية : مجلس الأمن يجدد دعمه لحل سياسي ويدعو إلى التحلي بالواقعية وروح التوافق

جدد مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة يوم الثلاثاء دعمه لحل سياسي مقبول من جميع الأطراف مجددا التأكيد على نجاعة المبادرة المغربية للحكم الذاتي وداعيا مجددا الجزائر إلى تسجيل ساكنة مخيمات تندوف.

وأكد مجلس الأمن من جديد في القرار رقم 2218 الذي يمدد مهمة بعثة المينورسو إلى غاية 30 أبريل 2016 على نجاعة وصحة ومصداقية المقترح المغربي الذي قدم للأمين العام للأمم المتحدة في 11 أبريل 2007 مشيدا ب "الجهود الجادة وذات المصداقية التي يبذلها المغرب من أجل التقدم نحو تسوية" هذا النزاع.

وبمقتضى هذا القرار الذي تمت المصادقة عليه بإجماع الأعضاء ال 15 دعا المجلس الأطراف والدول المجاورة إلى التعاون "الكامل مع منظمة الأمم المتحدة ومع بعضها البعض والانخراط بعزم من أجل وضع حد للمأزق الحالي والتقدم نحو حل سياسي".

وأضاف القرار أن "التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي سيساهمان في تحقيق الاستقرار والأمن بالمنطقة".

وجددت الهيئة التنفيذية التأكيد بقوة على طلبها ب"Ü إحصاء" ساكنة مخيمات تندوف بالجزائر داعية إلى بذل "المزيد من الجهود" في هذا الصدد.

كما أشادت بالتزام الأطراف لمواصلة المفاوضات المنعقدة تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة مذكرا بتبنيه التوصية المتضمنة في التقرير الذي يعود إلى 14 أبريل 2008 والتي تؤكد على أنه "من الضروري أن تبرهن الأطراف عن الواقعية وروح التوافق للتقدم في المفاوضات".

وبمقتضى القرار الذي تم اعتماده اليوم دعا مجلس الأمن الأطراف إلى مواصلة التحلي بالإرادة السياسية والعمل في جو ملائم للحوار من أجل الانخراط في مفاوضات معمقة.

مجلس الأمن الدولي ينوه مجددا بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان

كما نوه مجلس الأمن بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان خاصة من خلال **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**. وأكد في تقريره أنه "يقر ويشيد مجلس الأمن بالتدابير والمبادرات التي يقوم بها المغرب من أجل دعم اللجنتين الجهويتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون".

ومما جاء في هذا القرار أن أعضاء المجلس ال15 ينوهون بتفاعل المملكة مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة وكذا بالزيارة المعلن عنها للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى جدد مجلس الأمن التأكيد في هذا القرار على طلبه "تسجيل" سكان مخيمات تندوف بالجزائر داعيا إلى "بذل مزيد من الجهود" في هذا الصدد.

وهو الطلب الذي تضمنته أيضا ولأول مرة "توصيات" التقرير الأخير حول الصحراء للأمين العام للأمم المتحدة الذي تم تقديمه مستهل أبريل الجاري بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

يذكر أن مكتب مكافحة الغش التابع لمفوضية الاتحاد الأوروبي أدان في تقريره الرسمي الاختلاس المنظم بالجزائر منذ سنوات للمساعدات الإنسانية الموجهة للصحراويين بمخيمات تندوف.

وأوضح مكتب مكافحة الغش في تقريره أنه "من بين الأسباب التي جعلت هذه الاختلاسات ممكنة هي المبالغة في أعداد اللاجئين وبالتالي في المساعدات المقدمة" مشيرا إلى أنه "لا الجزائر ولا جبهة (البوليساريو) وافقا على إجراء إحصاء لعدد سكان المخيمات ".

http://alhodhode.com/?p=16844

http://www.maroc.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AC%D8%AF%D8%AF-%D8%AF%D8%B9%D9%85%D9%87-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

سلطات كليميم ترفض تسليم الوصل النهائي لجمعية الدفاع عن حقوق الإنسان فرع إقليم كليميم أو ها السبب...

تفاجأت جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان . فرع إقليم كليميم يومه الإثنين 27 أبريل 2015 بقرار حرمانها من الوصل النهائي لتأسيس الجمعية صادر عن السلطات المحلية والممثلة في باشا مدينة كليميم دون الإفصاح عن مبررات الرفض.

وعليه فإن جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان . فرع إقليم كليميم تؤكد ما يلي:

. أن تجديد مكتب الجمعية تم يوم 10 أكتوبر 2014 بعد التوصل بترخيص عقد الجمع العام من السلطة المحلية بكليميم.

. أنه تم إيداع الملف القانوني للجمعية لدى السلطات المحلية في الوقت القانوني والمستوفي لكافة الوثائق المطلوبة كما هو مضمن بمدونة الحريات العامة لسنة 2009.

. أن السلطة المحلية لم تقم بتسليم الوصل المؤقت للجمعية إلا بعد مرور شهرين من إيداعها للملف القانوني، وهو ما يتناقض مع مقتضيات مدونة الحريات العامة التي تنص على وجوب تسليم الوصل المؤقت مباشرة بعد إيداع الملف القانوني للجمعية.

. أن السلطة المحلية قامت بإخبار مكتب الجمعية بعد مرور شهر من تسلمه الوصل المؤقت بوجوب الإدلاء بالسجلات العدلية لكافة أعضاء المكتب بناءا على إرسالية من وكيل الملك لدى المحكمة الإبتدائية بكليميم.

. أن أعضاء مكتب الجمعية أدلوا جميعهم فيما بعد بالسجلات العدلية المطلوبة لدى السلطة المحلية بكليميم مع التأكيد من خلوها من أي أحكام قضائية.

. بعد الإدلاء بالسجلات العدلية للسلطة المحلية وأثناء استفسار أعضاء الجمعية عن مآل الوصل النهائي تفاجأ مكتب الجمعية بإخباره من طرف السلطة المحلية بأن وكيل الملك لدى المحكمة الإبتدائية بكليميم طالب بذات الإرسالية بإجراء بحث أمني حول أعضاء مكتب الجمعية.

. أنه في يوم 27 أبريل 2015 وبعد استفسار رئيس الجمعية باشا مدينة كليميم عن مآل الوصل النهائي، امتنع الأخير عن تسليم الوصل النهائي دون الإفصاح عن مبررات هذا الامتناع وأسباب الرفض.

وبحسب المعطيات التي توصل بها مكتب الجمعية ، فإن البحث الأمني الذي أنجز من طرف مديرية مراقبة التراب الوطني المعروفة اختصارا بـ DST وكذا المنجز من طرف جهاز الإستعلامات العامة حول أعضاء مكتب جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان فرع إقليم كليميم ، جاء بمعطيات مجانبة للصواب والحقيقة وتحمل في طياته مجموعة من التهم الملفقة في حق أعضاء مكتب الجمعية.

ونشير إلى أن جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان فرع إقليم كليميم قد تم حرمانها من الوصل النهائي منذ تأسيسها يوم 28 يناير 2012.

كما نشير أن الجمعية منذ تأسيسا أخذت على عاتقها الدفاع عن الحريات العامة والحقوق الأساسية للإنسان بالإقليم كما هو مضمن بكافة المواثيق والعهود الدولية، والتي صادقت عليها الدولة الغربية.

كما أخذت الجمعية على عاتقها محاربة كافة أشكال الفساد والمفسدين من داخل الإقليم، وهو التوجه الذي كان السبب الرئيسي في تدخل لوبي فاسد بالمنطقة الذي عمل على الضغط والتأثير على الأجهزة الأمنية والسلطات المحلية بكليميم لأجل عدم تمكين جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان فرع إقليم كليميم من وصلها النهائي، وتلفيق تهم مجانية باطلة ومغلوطة بالبحث الذي أعدته الأجهزة الأمنية بالإقليم في حق أعضاء الجمعية.

وعليه فإن جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان . فرع إقليم كليميم تعلن للرأي العام ما يلي :

– استنكارها الشديد لقرار رفض تسليم الجمعية للوصل النهائي من طرف السلطات المحلية.

– إدانتها الشديدة للسياسة التي باتت تنهجها الدولة المغربية من خلال منع وحرمان الجمعيات من التأسيس وتمتيعها بوصلاتها النهائية بناءا على تقارير أمنية مغلوطة ومفبركة ، في تناقض صارخ مع ما هو مضمن بكافة القوانين ذات الصلة بتأسيس الجمعيات.

– تأكيدها على أن جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان فرع إقليم كليميم جمعية قانونية بقوة القانون، بناءا على الفقرة الأولى من الفصل الخامس من مدونة الحريات العامة الذي ينص على "أن تقدم كل جمعية تصريحا إلى مقر السلطة الإدارية المحلية الكائن به مقر الجمعية مباشرة أو بواسطة عون قضائي يسلم عنه وصل مؤقت مختوم ومؤرخ في الحال وتوجه السلطة المحلية المذكورة إلى النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية المختصة نسخة من التصريح

المذكور وكذا نسخا من الوثائق المرفقة به المشار إليها في الفقرة الثالثة بعده، وذلك قصد تمكينها من إبداء رأيها في الطلب عند الاقتضاء. وعند استيفاء التصريح للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة اللاحقة يسلم الوصل النهائي وجوبا داخل أجل أقصاه 60 يوما، وفي حالة عدم تسليمه داخل هذا الأجل جاز للجمعية أن تمارس نشاطها وفق الأهداف المسطرة في قوانينها".

– تأكيدها على أن الجمعية ستعمل عن نهج كافة الخطوات النضالية السلمية من أجل حقها الراسخ بتمكينها من الوصل النهائي، بما فيها اللجوء للقضاء ومتابعة كافة المتورطين في هذا القرار التعسفي في حق الجمعية.

– تحميلنا الدولة المغربية المسؤولية الكاملة في هذا القرار، وفي عدم تفعيلها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها والتي تسمح بحرية تأسيس الجمعيات.

– **مطالبتنا المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتدخل العاجل والفوري لدى كل من وزير العدل والحريات ووزير الداخلية والوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني** من أجل فتح تحقيق عادل ونزيه في قرار امتناع السلطات المحلية بكليميم من تسليم الوصل النهائي للجمعية ورفع الحيف الممارس في حقها منذ تأسيسها بداية سنة 2012.

– تحميلنا رئيس المنطقة الإقليمية للأمن الوطني بإقليم كليميم المسؤولية الكاملة في التقارير الأمنية المغلوطة والمجانبة للحقيقة التي تحاك ضد النشطاء الحقوقيين بالإقليم ، والتي تصب جلها في خدمة أجندات لوبيات الفساد بالمنطقة التي باتت تؤرقها بيانات وتقارير الجمعيات الحقوقية النشيطة والندوات الصحفية التي كشفت خلالها عن مخططاتهم الدنيئة التي كانت تسعى من خلالها للاستحواذ على مقدرات المنطقة ضدا على إرادة أهلها الساعين إلى محاربة كافة أشكال فسادهم.

جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان . فرع إقليم كليميم.

http://www.saharadiario.com/news9207.html

المغرب يبدِي ارتياحه لتمديد بعثة المينورسُو ويشيدُ بالأصدقاء

هسبريس – هشام تسمارت

أبدَى المغرب عبر سفيره لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، "ارتياحه الكبير" لمصادقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع على تمديد مهمة بعثة "المينورسُو".

وأورد هلال أن "القرار يأتي بعد ثلاثة أشهر من الاتصال الهاتفي الذي أجراه الملك محمد السادس مع الأمين العام للأمم المتحدة، وعزز الشراكة بين الأمم المتحدة والمملكة المغربية وأكدها، موضحًا تقوم على الاحترام المتبادل والشفافية والحياد".

وأردف السفير، في لقاء صحفي أعقب التصويت على القرار 2218 الممدد لبعثة المينورسو حتى 30 أبريل العام القادم، أن القرار "شدد للسنة التاسعة على التوالي على نجاعة المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وكذا الجهود الصادقة والجادة للمملكة المغربية من أجل تسوية هذا النزاع الإقليمي الذي طال أمده".

في المنحى ذاته، رأى هلال في القرار تأكيدًا على المعايير الرئيسية لتسوية هذا النزاع تحت الإشراف الحصري للأمين العام للأمم المتحدة، ودور مبعوثه الشخصي للصحراء، كريستوفر روس".

وذكر بمعايير النزاع المعروفة، محددة في أربعة، في إشارة إلى أن "أي تسوية ينبغي أن تكون سياسية ومتفاوضا بشأنها ومقبولة من لدن جميع الأطراف"، كما أن "الجهود الجدية والصادقة للمملكة تعد أسس وركائز هذا المسلسل"، علاوة على "أن التحلي بالواقعية وروح التوافق ضروريان للتقدم نحو حل لهذا النزاع".

أما المعيار الرابع، فيتحدد بحسب السفير في "الدور الرئيسي والأساسي لدول المنطقة، سيماالجزائر، البلد الذي يحتضن مخيمات تندوف"، والذي دعاه مجلس الأمن الدولي إلى "الانخراط أكثر للمساهمَة في تسوية هذا النزاع".

على صعيدٍ آخر، أشاد أعضاء مجلس الأمن بجهود وإنجازات المملكة في مجال حقوق الإنسان، وتجديد الثقة في المؤسسات الوطنية، **خصوصا المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية بالداخلة والعيون**، من أجل حماية حقوق الإنسان بمجموع التراب المغربي، بما في ذلك الصحراء".

وذكر بالتقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة حول قضية الصحراء، الذي أبرز أن المغرب وجه عشر دعوات للمساطر الخاصة منذ أبريل 2014، وهو ما يمثل رقما قياسيا لم يستطع أن يصله أي بلد من الأمم المتحدة في هذا المجال".

وتابع السفير أن "أعضاء مجلس الأمن جددوا التأكيد بقوة على ضرورة تسجيل" سكان مخيمات تندوف. وهو النداء، الذي تم إطلاقه للسنة الخامسة على التوالي، والذي "تم توجيهه بالخصوص إلى الجزائر، البلد الذي يحتضن مخيمات تندوف، من أجل السماح للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بتسجيل هؤلاء السكان".

المتحدث ذاته تأسف لمواصلة الجزائر معارضة التسجيل، في خرق سافر للقانون الدولي الإنساني، خصوصا اتفاقية 1951 بجنيف، وبروتوكولها 66 حول هذا التسجيل""نود أن نعبر عن إشادتنا بمجموعة الاصدقاء" (الولايات المتحدة، وفرنسا، وروسيا، وإسبانيا، بوريطانيا)، على "كل ما قامت به من أجل عدم المساس بصيغة القرار".

جدير بالذكر، أنَّ التصويت على القرار رقم 2218 قد جرى أمس من قبل الأعضاء ال15 بمجلس الأمن (الصين، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، أنغولا، تشاد، الشيلي، الأردن، ليتوانيا، ماليزيا، نيوزلندا، نيجيريا، إسبانيا، فنزويلا، بالإضافة إلى ذلك، وهي دول نوهت بتعاون المغرب مع "المساطر الخاصة، ومع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان".

http://www.allpress.pro/politique/306839/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%A8%D8%AF%D9%90%D9%8A-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D9%87-%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D8%B9%D8%AB%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86%D9%88%D8%B1%D8%B3%D9%8F%D9%88-%D9%88%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%AF%D9%8F-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B5%D8%AF%D9%82%D8%A7%D8%A1.html

الصحراء المغربية..مجلس الأمن ينوه بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان

جدد مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، امس الثلاثاء، دعمه لحل سياسي مقبول من جميع الأطراف، مجددا التأكيد على نجاعة المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وداعيا مجددا الجزائر إلى تسجيل ساكنة مخيمات تندوف. وأكد مجلس الأمن من جديد، في القرار رقم 2218 الذي يمدد مهمة بعثة المينورسو إلى غاية 30 أبريل 2016، على نجاعة وصحة ومصداقية المقترح المغربي، الذي قدم للأمين العام للأمم المتحدة في 11 أبريل 2007، مشيدا ب ''الجهود الجادة وذات المصداقية التي يبذلها المغرب من أجل التقدم نحو تسوية'' هذا النزاع.

وبمقتضى هذا القرار الذي تمت المصادقة عليه بإجماع الأعضاء الـ15، ووفق ما أوردت وكالة المغرب العربي للأنباء، فقد دعا المجلس الأطراف والدول المجاورة إلى التعاون ''الكامل مع منظمة الأمم المتحدة ومع بعضها البعض، والانخراط بعزم من أجل وضع حد للمأزق الحالي والتقدم نحو حل سياسي''. وأضاف القرار أن ''التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، سيساهمان في تحقيق الاستقرار والأمن بالمنطقة''.

وتم التأكيد بقوة على الطلب بـ''إحصاء'' ساكنة مخيمات تندوف، بالجزائر، وبذل ''المزيد من الجهود'' في هذا الصدد. كما أشاد مجلس الأمن بالتزام الأطراف لمواصلة المفاوضات المنعقدة تحت الرعاية الحصرية للأمم المتحدة، مذكرا بتبنيه التوصية المتضمنة في التقرير الذي يعود إلى 14 أبريل 2008، والتي تؤكد على أنه ''من الضروري أن تبرهن الأطراف عن الواقعية وروح التوافق للتقدم في المفاوضات''. وبمقتضى القرار الذي تم اعتماده امس الثلاثاء، دعا مجلس الأمن الأطراف إلى مواصلة التحلي بالإرادة السياسية والعمل في جو ملائم للحوار من أجل الانخراط في مفاوضات معمقة.

إلى ذلك، نوه مجلس الأمن مجددا بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان، خاصة من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وفي قراره رقم 2218 الذي صادق عليه الأعضاء الـ15 بالإجماع، ''يقر ويشيد مجلس الأمن بالتدابير والمبادرات التي يقوم بها المغرب من أجل دعم اللجنتين الجهويتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون''.

ومما جاء في هذا القرار الذي يمدد إلى غاية 30 أبريل 2016 مهمة بعثة المينورسو، أن أعضاء المجلس الـ15 ينوهون بتفاعل المملكة مع المساطر الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة، وكذا بالزيارة المعلن عنها للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وعبر المغرب عبر سفيره لدى الأمم المتحدة، السيد عمر هلال، عن ''ارتياحه الكبير'' بعد مصادقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع على تمديد مهمة بعثة ''المينورسو''.

وقال هلال إن ''القرار يأتي بعد ثلاثة أشهر من الاتصال الهاتفي الذي أجراه الملك محمد السادس مع الأمين العام للأمم المتحدة، وعزز الشراكة بين الأمم المتحدة والمملكة المغربية وأكدها، موضحًا تقوم على الاحترام المتبادل والشفافية والحياد''.

وأضاف المسؤول المغربي، في لقاء صحفي أعقب التصويت على القرار 2218 الممدد لبعثة المينورسو حتى 30 أبريل العام القادم، أن القرار ''شدد للسنة التاسعة على التوالي على نجاعة المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وكذا الجهود الصادقة والجادة للمملكة المغربية من أجل تسوية هذا النزاع الإقليمي الذي طال أمده''.

http://ma-chahid.com/56073/

المغرب تثمن قرار مجلس الأمن حول قضية الصحراء

أ.ش.أ

أكدت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية أن القرار الجديد حول قضية الصحراء المغربية، الذي اعتمده مجلس الأمن الدولي أمس "الثلاثاء " بالإجماع، يعزز المكتسبات التي حققها المغرب في مسلسل الوساطة الأممية، ويجدد التأكيد على البعد الإقليمي للنزاع.

ويرجع النزاع إلى نحو أربعة عقود ، حيث تؤكد المغرب أن الصحراء أراض مغربية خاضعة لسيادتها ، وتنازعها فى ذلك جبهة البوليساريو التى تطالب بالانفصال وتساندها فى ذلك الجزائر الأمر الذى أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين طوال هذه الفترة.

وقالت الوزارة – في بيان لها الليلة الماضية – إنه بالنسبة لهذا القرار رقم 2218 ، الذي تم اعتماده بالإجماع، يرد مجلس الأمن، بشكل واضح ، على ما أسمته ب" القلاقل والمغالطات " التي تروجها الأطراف الأخرى حول إعادة توجيه محتملة لمسلسل المفاوضات.

وأوضحت أن القرار يعزز، فعلا، المكتسبات التي حققها المغرب في مسلسل الوساطة الأممية، ويجدد التأكيد على البعد الإقليمي للنزاع ويؤكد مقاربة مجلس الأمن بشأن بعدها البشري والإنساني".

ونوهت بأن مجلس الأمن بتقديره الكامل "للجهود الجدية وذات المصداقية المبذولة" من قبل المغرب، من خلال المبادرة المغربية للحكم الذاتي، من أجل المضي قدما نحو حل سياسي للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية – من وجهة نظر المغرب – ويجدد دعوته إلى مفاوضات على أساس "الواقعية وروح التسوية".

وقالت الوزارة " إن قرار مجلس الأمن يكرس البعد الإقليمي للنزاع، من خلال دعوة بلدان الجوار، لاسيما الجزائر، إلى التعاون التام بشكل أكبر مع الأمم المتحدة وإلى "الانخراط بحزم أكبر من أجل وضع حد للمأزق الحالي والمضي قدما نحو حل سياسي".

وجاء في البيان أن مجلس الأمن معني بالحل السياسي لهذا النزاع الذي طال أمده ، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي والذي من شأنه أن يسهم في الاستقرار والأمن في منطقة الساحل.

وبخصوص البعد البشري والإنساني للنزاع، يدعو القرار الأممي الجزائر إلى بذل جهود لتسهيل إحصاء وتسجيل ساكنة مخيمات تندوف، وفقا لالتزاماتها الدولية.

وأكدت الوزارة أن الهيئة التنفيذية الأممية تقر وترحب بالتدابير والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب من أجل **تعزيز لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بكل من الداخلة والعيون، وكذا بالتفاعل الجاري من قبل المغرب مع متطلبات منظمات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة .

وأكدت وزارة الشئون الخارجية والتعاون المغربية في ختام بيانها أن المملكة المغربية ستواصل التزامها في إطار المسلسل الذي تقوده الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي لهذا النزاع الإقليمي، في إطار السيادة المغربية، وذلك وفقا للخطاب الملكي ليوم 6 نوفمبر الماضي، وبموجب المباحثات الهاتفية بين العاهل المغربي الملك محمد السادس والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون .

http://www.albawabhnews.com/1261195

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
مدير النشر: علي ليلي
العدد: 33 الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013

الطفل إيري

أعلنت الفدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية أن أولياء الطفل "إيري" بالدارالبيضاء، تم استدعاؤهم من طرف مقاطعة الشريفية عين الشق الدارالبيضاء من أجل تسجيل الاسم الشخصي باسم "إيري ERI" بسجل الحالة المدنية بعد أن تم منعهم سابقاً، وأنه في نفس اليوم تم إنصاف عائلة بدر والي عبر التراجع عن قرارها برفض تسجيله، وكانت الفدرالية قد راسلت عددا من المؤسسات من بينها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أكد أنه راسل الجهات المعنية وأبلغته التسوية النهائية لتسجيل الاسم الأمازيغي وتمكين الطفل من شخصيته القانونية. وذلك عبر حصول أوليائه على عقد ازدياد بتاريخ 21 أبريل. واعتبرت الفدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية أن "ملف الامازيغية ما زال مفتوحا وسيبقى مفتوحا إلى حين تحرير التشريعات الوطنية من مخلفات سياسة التمييز العنصري"، في إشارة إلى المنع المتكرر والمستمر لتسجيل الأسماء الأمازيغية.

يوم دراسي حول سياسة إدماج المهاجرين بالمغرب

حسن البعزاوي

أكد علال البصراوي رئيس **اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بني ملال – خريبكة** على الأهمية الكبيرة التي يكتسيها موضوع الهجرة وإدماج المهاجرين واللاجئين بالمغرب، مشيرا إلى التجاذبات الجيوستراتيجية، والأزمات التي تعرفها بعض دول جنوب الصحراء، وبعض الدول العربية، مما يجعل من المغرب موضع استقرار وليس مجرد بلد عبور.

وشدد البصراوي خلال اليوم الدراسي المنظم من طرف جامعة السلطان مولاي سليمان بتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان حول "سياسة إدماج المهاجرين بالمغرب : حصيلة أولية وآفاق" يوم الثلاثاء 28 أبريل على قيام المغرب بتجهيز بنيات استقبال قانونية واجتماعية لتسهيل إدماج المهاجرين واللاجئين بالمغرب، الأمر الذي يفرض التعاطي مع هذا الملف وفق مقاربة تشاركية مندمجة تأخذ بالاعتبار جميع الأبعاد، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الهوياتية.

و ذكر فهد عقيل اطار مسؤول عن التواصل باللجنة الحقوقية أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كان قد أصدر في شتنبر 2013 خلاصات تقريره حول الهجرة دعا فيه الفاعلين المعنيين إلى العمل بشكل مشترك من أجل بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني. وهو التقرير الذي تفاعلت مع الحكومة وقامت بوضع سياسية جديدة في مجال الهجرة تعتمد، وفقا للتوجيهات الملكية، على مقاربة شمولية وإنسانية تلتزم بمقتضيات القانون الدولي وتتبنى التعاون المتعدد الأطراف. وقد شكلت أولى مراحل هذه السياسة الإعلان عن انطلاق عملية تسوية استثنائية لوضعية فئات من المهاجرين الموجودين في وضعية غير قانونية بناء على جملة من المعايير بالإضافة إلى تنصيب اللجنة الوطنية لتتبع ملفات التسوية ودراسة الطعون.

http://www.jadidpresse.com/%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A5%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7/

المغرب يمضي في طريق الاعتراف بجمعيات كانت محظورة في الأمس القريب

أكدت مصادر اعلامية أن المغرب يمضي في طريقه للاعتراف بجمعيات كانت محظورة في الأمس القريب ومنها ما هو معروف بتأيده للنزعة الانفصالية و حق تقرير المصير,وقد وصل عدد هذه الجمعيات الى 12 جمعية.

وقد قالت وكالة الأنباء الإسبانية إنّ الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان حصلت على الضوء الأخضر من السلطات المغربية من أجل العمل بشكل قانوني، حتى وإن كان هذا الترخيص شفويًا ولم يصل بعد إلى ما مكتوب.

كما أكدت الجمعية على لسان نائب رئيسها أنها تواصلت **مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وهو مؤسسة عمومية مغربية مستقلة، وأكد لها إمكانية العمل بشكل قانوني، لا سيما وأن هذه الجمعية، رفعت دعوى قضائية سابقًا ضد وزارة الداخلية بسبب عدم توَّصلها بالوصل، وتمكّنت من ربحها.

وكان محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد دعا عام 2013 السلطات المغربية إلى الاعتراف بجمعيات محظورة، بينها جمعيات في الصحراء، إذ قال إنه على الدولة منح التراخيص للجمعيات التي تملك كافة وثائق وشروط التأسيس واستكملت ملفاتها بشكل قانوني.

http://www.taboumedia.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D9%85%D8%B6%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A8%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%83/

النص الكامل لقرار مجلس الامن الدولي رقم 2218 المتعلق بالصحراء الغربية

النص الكامل لقرار مجلس الامن الدولي المتعلق بقضية الصحراء الغربية 2218 (2015) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 7435، المعقودة اليوم الثلاثاء 28 نيسان/ أبريل2015 والذي يعتبر استنساخ لنفس القرارات السابقة ولم يقدم اي جديد في ملف التسوية الاممي وفيما يلي نص القرار:

القرار 2218 (2015) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 7435، المعقودة اليوم الثلاثاء 28 نيسان/ أبريل2015

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن الصحراء الغربية ويعيد تأكيدها،

وإذ يعيد تأكيد دعمه القوي للجهود التي يبذلها ألمين العام ومبعوثه الشخصي لتنفيذ القرارات 1754 (2007) و 1783 (2007) و1813 (2008) و1871 (2009) و1920 (2010) و1979 (2011) و2044 (2012) و2099 (2013) و2152 (2014)

وإذ يؤكد مجددا التزامه بمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم

ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة ومقاصده، وإذ يلاحظ دور الطرفين ومسؤولياتهما في هذا الصدد،

وإذ يكرر تأكيد دعوته الطرفين والدولتين المجاورتين إلى التعاون بشكل أكمل مع الأمم بعضا وإلى تعزيز مشاركتها في سبيل وضع حد للمأزق الراهن وإحراز المتحدة ومع بعضها

وإذ يعترف بأن التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي من شأنهما أن يسهما في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الامين العام لإبقاء جميع عمليات حفظ السا لم قيد الاستعراض الدقيق، بما فيها بعثة الامم المتحدة لالاستفتاء في الصحراء الغربية، وإذ يكرر صارما إزاء نشر عمليات حفظ السا لم

وإذ يعرب عن قلقه إزاء حالات انتهاك الاتفاقات القائمة، وإذ يهيب بالطرفين أن يتقيد كل واحد منهما بما عليه من التزامات،

وإذ يحيط علما بالمقترح المغربي الذي قدم إلى الامين العام في 11 نيسان/ أبريل 2007، وإذ يرحب بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصداقية والرامية إلى المضي قدما علما أيضا بمقترح جبهة البوليساريو المقدم إلى الامين العام في 10 نيسان/أبريل 2007،

وإذ يشجع الطرفين في هذا السياق على إظهار المزيد من الارادة السياسية للمضي قدما صوب التوصل إلى حل، وذلك بطرق منها توسيع نطاق نقاشهما حول ما يطرحه كلاهما من مقترحات،

وإذ يشجع الطرفين على مواصلة التعاون مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون الاجئين في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتدابير بناء الثقة، بصيغتها المحَّدثة في كانون الثاني/يناير 2012،

وإذ يؤكد أهمية تحسين حالة حقوق الانسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف، وإذ يشجع الطرفين على العمل مع المجتمع الدولي على وضع وتنفيذ تدابير تتسم بالاستقلالية والمصداقية لكفالة الاحترام التام لحقوق الانسان، مع مراعاة كل منهما لما عليه من التزامات

وإذ يشجع الطرفين على مواصلة جهود كل منهما من أجل تعزيز حقوق الانسان وحمايتها في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين، بما في ذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات،

وإذ يعترف ويرحب، في هذا الصدد، بالخطوات والمبادرات الاخيرة التي اتخذها المغرب من أجل تعزيز **لجنتي المجلس الوطني لحقوق الانسان العاملتين في الداخلة والعيون**، وباستمرار

المغرب في التفاعل مع الاجراءات الخاصة لمجلس حقوق الانسان التابع لألمم المتحدة، بما فيها تلك المزمعة لعام 2015،

وإذ يرحب أيضا بتنفيذ برنامج تعزيز حماية الاجئين الذي أعدته مفوضية الامم المتحدة لشؤون الاجئين بالتنسيق مع جبهة البوليساريو والذي يشمل مبادرات للتدريب والتوعية فيما يتعلق

وإذ يكرر طلبه الداعي إلى النظر في تسجيل الاجئين في مخيمات تندوف للاجئين، وإذ يدعو بذل جهود في هذا الصدد
وإذ يرحب بالتزام الطرفين بمواصلة عملية المفاوضات عن طريق محادثات ترعاها الامم المتحدة.
وإذ يسلم بأن تكريس الوضع القائم ليس مقبولا، وإذ يلاحظ كذلك أن إحراز تقدم في المفاوضات أمر أساسي لتحسين نوعية حياة شعب الصحراء الغربية من جميع جوانبها،
وإذ يؤكد دعم المبعوث الشخصي للامين العام إلى الصحراء الغربية، السفير كريستوفر روس، وعمله لتيسير المفاوضات بين الطرفين، وإذ يرحب في هذا الصدد بمبادراته الاخيرة ومشاوراته الجارية مع الطرفين والدولتين المجاورتين،
وإذ يؤكد دعم الممثل الخاص للامين العام للصحراء الغربية ورئيسة بعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية كيم بولدوك،
وقد نظر في تقرير الامين العام المؤرخ 13 نيسان/أبريل 2015 (S/2015/246)،
1- يقرر تمديد ولاية البعثة حتى 30 نيسان/أبريل 2016؛
2 -يؤكد مجددا ضرورة الاحترام التام للاتفاقات العسكرية التي تم التوصل إليها مع البعثة بشأن وقف إطلاق النار، ويدعو الطرفين إلى التقيد التام بتلك الاتفاقات؛
3 -يهيب بجميع الاطراف إلى إبداء التعاون التام مع عمليات البعثة، بما فيها تفاعلها الحر مع كافة المحاورين، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن موظفي الامم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وكفالة تنقلهم بدون عوائق ووصولهم إلى مقاصدهم فورا في سياق تنفيذ واليتهم، وفقا لالتفاقات القائمة؛
4 -يرحب بالتزام الطرفين بمواصلة عملية التحضير لعقد جولة خامسة من المفاوضات، ويشير إلى تأييده للتوصية التي وردت في التقرير المؤرخ 14 نيسان/أبريل (S/2008/251) 2008
بان تحلي الطرفين بالواقعية والرغبة في التسوية أمر ضروري لإحراز تقدم في المفاوضات؛
5 - يهيب بالطرفين إلى مواصلة إبداء الارادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية، بما يكفل تنفيذ القرارات
1754 (2007) و 1783 (2007) و1813 (2008) و1871 (2009)
و1920 (2010) و1979 (2011) و2044 (2012) و2099 (2013) و2152 (2014)
6 -يؤكد دعمه القوي لالتزام الامين العام ومبعوثه الشخصي بإيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية في هذا السياق، ويدعو الى تجديد الاجتماعات وتعزيز الاتصالات.
7 - يهيب بالطرفين إلى مواصلة المفاوضات برعاية الامين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ الجهود المبذولة منذ عام 2006 والتطورات الاحقة لها في الحسبان، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة ومقاصده، ويلاحظ دور الطرفين ومسؤولياتهما في هذا الصدد؛
8 - يدعو الدول الاعضاء إلى تقديم المساعدة الملائمة لهذه المحادثات؛
9 - يطلب إلى الامين العام أن يقدم بانتظام إحاطات إلى مجلس الامن، مرتين في السنة على الاقل، عن حالة هذه المفاوضات التي تجري تحت رعايته والتقدم المحرز فيها، وعن تنفيذ هذا القرار، وعن التحديات التي تواجهها عمليات البعثة، والخطوات المتخذة للتصدي لها، ويعرب عن عزمه عقد اجتماع للاستماع لإحاطاته ومناقشتها، ويطلب في هذا الصدد كذلك إلى الامين العام ان يقدم تقريرا عن الحالة في الصحراء الغربية قبل نهاية فترة الوالية بوقت كاف؛
10 - يرحب بالتزام الطرفين والدولتين المجاورتين بعقد اجتماعات دورية مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون الاجئين من أجل استعراض تدابير بناء الثقة وتوسيع نطاقها حيثما أمكن؛
11 - يحث الدول الأعضاء على تقديم تبرعات لتمويل تدابير بناء الثقة المتفق عليها بين الطرفين بما في ذلك التدابير التي تمكن من إجراء الزيارات بين أفراد الاسر المشتت شملهم؛ وكذلك البرامج الغذائية والتأكد من أن الاحتياجات الانسانية للاجئين تتم معالجتها بشكل كاف.
13 - يطلب إلى الامين العام أن يواصل اتخاذ التدابير الضرورية لكفالة الامتثال التام، داخل البعثة، لسياسة الامم المتحدة القائمة على عدم التسامح

مطلقا إزاء الاستغلال الجنسي والايذاء الجنسي، وأن يبقي مجلس الامن على علم بذلك، ويحث البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ إجراءات وقائية ملائمة تشمل التدريب لاذكاء الوعي قبل مرحلة نشر القوات وغير ذلك من الاجراءات، لضمان المساءلة التامة في حالات اقتراف أفراد قوات تلك البلدان سلوكا من ذلك القبيل

14 – يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.

مقترحات العقوبات البديلة بالمغرب ومرجعياتها

عرف المغرب جدلًا كبيرًا منذ سنوات يهدف إلى تعديل ترسانته القانونية وملاءمتها مع التشريعات والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب أمميًا وتعهد بملاءمتها مع تشريعه الداخلي، بالإضافة إلى الديناميكية التي يعيشها المغرب مؤخرًا، إذ كان لزامًا فتح ورش إصلاح العدالة تماشيًا مع متطلبات المجتمع والسلم الأهلي.

ومؤخرًا وتوافقًا مع المبدأ التشاركي الذي تنتهجه الوزارة الوصية على القطاع تم الإفراج عن مسودة القانون الجنائي المقترح للنقاش من أجل إبداء الرأي حول مضامينه وإن كانت خطوة إعادة النظر في التشريع الجنائي المغربي مهمة جدًا، بالنظر إلى أن هذا القانون لم تطرأ عليه أي تعديلات جوهرية منذ 1962 (أي منذ بداية الاستقلال إلى الآن)، فقد عرف الرأي العام تباينًا في مواقفه حول النص المقترح، بحيث اختلفت بين مؤيد ومعارض حسب انتماءات أصحابها ومرجعياتهم الحقوقية أو القانونية أو السياسية، بالإضافة إلى ملامسة بعض التيه الذي لوحظ في توجهات مشروع المسودة والذي مزج بين الصفة المحافظة والحداثية، مما نتج عنه نص هجين ومشوه لا يلائم تطلعات المهتمين في المجال القانوني والحقوقي.

عمومًا تأتي أغلب مستجدات مشروع تعديل قانون المسطرة الجنائية، في إطار تنزيل توصيات الميثاق الوطني حول إصلاح منظومة العدالة التي كانت نتاج حوار وطني، حيث تم تنزيل حوالي 29 توصية من الميثاق تتعلق بالمنظومة الجنائية، داخل أحكام المشروع وبعض المستجدات الواردة في المشروع فرضتها ضرورة الملاءمة مع أحكام دستور المملكة لسنة 2011، وكذا الملاءمة مع العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان ومكافحة الجريمة التي صادق عليها المغرب وتم نشرها بجريدته الرسمية.

وفي نفس السياق وبلغة الأرقام، فالمسودة أدخلت 500 تعديل على القانون الجنائي الجاري العمل به حاليًا، في حين تم حذف 40 مادة، وإضافة 187 مادة.

إذن فمسودة مشروع القانون الجنائي حملت في طياتها عددًا من المستجدات الإيجابية التي لا يمكن نكرانها أو تقزيمها، من بينها تجريم الامتناع غير المشروع عن تنفيذ الأحكام الذي يمكن اعتباره مستجدًا أساسيًا ومهمًا بغرض المساهمة في تسريع وتيرة التنفيذ وإضفاء المصداقية والفعالية على تنفيذ الأحكام لزجر كل الممارسات التي تحقر الأحكام القضائية سواء كانت صادرة عن الأشخاص أو الإدارات العمومية، يضاف إليها مسألة الإقرار بتجنيح تشريعي للعديد من الجرائم، التي كانت في السابق إما غير مجرمة أو تحمل تكييفًا جنائيًا، وتبني العقوبات البديلة بدل العقوبات الحبسية.

من هنا وجب التنويه بهذا الاتجاه الإيجابي الذي يمضي إليه النقاش حول السياسة الجنائية، إذ تبلورت قناعة بضرورة التفكير في اعتماد العقوبات البديلة، الأمر الذي يشكل خطوة مهمة في اتجاه إعطاء مضمون حقيقي للتأهيل والإدماج.

والواقع، أن المغرب تأخر كثيرًا في اعتماد العقوبات البديلة، فمسار النقاش الأممي والتجارب الدولية، حققت تراكمًا مهمًا في هذا المجال، وبدأت الدراسات التقييمية ترصد نتائج اعتماد العقوبات البديلة، وكذا التحديات التي أثارتها بالنظر إلى المقاصد المرجوة من العقوبة.

تجدر الإشارة أن للعقوبات البديلة مرجعيات دولية وسياقات (وهو السبب الأساسي للمقال)، نذكر منها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر للوقاية من الجريمة والعدالة الجنائية (سلفادور – البرازيل أبريل 2010) والذي أصدر توصيات حول الإستراتيجيات الأفضل المتعلقة بالوقاية من اكتظاظ السجون، والتي تتزايد على المستوى العالمي بنسبة 60%، أي أكثر نصف المعتقلين هم في وضعية اعتقال احتياطي، وأبرز ما نتج عنه المؤتمر هو ضرورة تجاوز السياسات الجنائية التي تمنح مكانة مبالغًا فيها للعقوبات دون التمكن من التقييم الصحيح لآثارها، وتم ضرورة طرح بدائل للعقوبات السالبة للحرية وتلافي القصور المتمثل في تأخر المساطر القضائية.

وتبتكر التشريعات المقارنة اليوم العديد من العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية بما يناسب حاجتها لردع المتهمين وتقويم سلوكهم دون الاضطرار إلى حبسهم وتكليف المجتمع نفقات باهظة غير مضمونة النتائج.

ويمكن أن نسوق على سبيل المثال بدائل العقوبات الأكثر شيوعًا في بعض الأنظمة الأوروبية المقارنة كفرنسا وبلجيكا وإسبانيا والدانمارك؛ فمن بين البدائل المهمة للعقوبات السالبة للحرية: العمل لفائدة المنفعة العامة، إيقاف العقوبة الحبسية بشروط، تعليق العقوبة مع الوضع تحت الاختبار، والمراقبة الإلكترونية.

كما ينبغي الإشارة أيضًا إلى القرار رقم 25/2013 المصادق عليه من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بتاريخ 25 يوليو 2013 حول القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء؛ إذ يوصي في فقرته الثالثة، بضرورة بذل الجهود لتقليص الاكتضاظ السجني وكذا التقليص من اللجوء للاعتقال الاحتياطي وإلى تشجيع بدائل العقوبات السالبة للحرية، وفق قواعد طوكيو (القواعد الدنيا النموذجية للأمم المتحدة للتدابير غير الاحتجازية)، وبالتالي فالمغرب كان مطالبًا بالإسراع في اتخاذ تدابير تكفل له حل مشكلة الاكتظاظ السجني والتي تتمثل أساسًا في التكلفة المالية المرتفعة للاعتقال والفرص الحقيقية الضائعة للإدماج والتي ترفع من نسب العود، كل هذا من شأنه إضعاف قدرة المنظومة السجنية على الاستجابة.

وهكذا جاء النص المقترح من طرف الوزارة، بتعريف واضح للعقوبة والإطار والواجب تنفيذه فيها وبالتالي قد يصبح بالإمكان لأول مرة الحكم بالعمل من أجل المنفعة العامة، بالإضافة إلى تقييده لبعض الحقوق أو بالأحرى فرض تدابير رقابية أو علاجية تأهيلية، كما أنها **كرست معظم توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، التي تبناها في تقريره الخاص بالعقوبات البديلة.

لكن للأسف يُعاب على النص المقترح، فتحه لمساحة شبهة الفساد أمام القضاة وتحريجهم، خصوصًا وأن النص اقترح الغرامة المالية اليومية كعقوبة بديلة للمواد 10-35 و12-35 وبالتالي وجب تدارك الموقف بإعادة تقييم هذه المواد مع ما يتلاءم مع مبدأ العدالة .

كما تجاهل المشرع في نصه المقترح العديد من توصيات المجلس الإيجابية التي كانت سوف تدفع أمامًا بالتشريع الوطني وتكامله، كتوصية المجلس بالنص في القانون الجنائي ومدونة تحصيل الديون العمومية على تدابير بديلة لتنفيذ الإكراه البدني أو إدراج العقوبات البديلة في مختلف النصوص الخاصة، التي تتضمن عقوبات سالبة للحرية كقانون الجمعيات وقانون التجمعات العمومية وقانون 65-99 بمثابة مدونة للشغل والقانون 15-95 بمثابة مدونة التجارة.

في الختام لا ندعي بأن اعتماد العقوبات البديلة سيحل المشكلة من أصلها، لكن حين تستند على رؤية جنائية واضحة، تمزج بين مقاصد العقوبة في بعدها الزجري والتأهيلي الإصلاحي، سيعطي جزءًا من النتائج المطلوبة، لاسيما فيما يخص التقليص من الظواهر الإجرامية المتفشية وخصوصًا حالات العود، لذا نتمنى من خلال النقاش الحالي بين مختلف المؤسسات والفاعليين، التوافق حول قانون جنائي لحماية القيم والمصالح الاجتماعية وإرضاء الشعور بالعدالة، والأهم تحقيق الأمن والاستقرار.

http://www.noonpost.net/content/6433

مهاجرو دول إفريقيا جنوب الصحراء... معاناة يومية لشباب ضاع منهم الوطن والحلم

الساعة تشير إلى الثالثة مساءا. المكان باب الحد بالرباط. سلاسل بشرية ممتدة على طول شارع محمد الخامس إلى ساحة باب الحد، صراخ الباعة المتجولين يملأ المكان، هناك كذلك شباب لا تخطئهم العين، وجوه شاحبة يملأها الاسى والحزن والحسرة، مهاجرو دول جنوب الصحراء الهاربون من ويلات الفقر والبطالة و تبعات الحروب الأهلية في بلدانهم.

هم شباب غادروا أوطانهم لرسم معالم مستقبل مجهول، جنسياتهم ومساراتهم مختلفة، لكن هدفهم واحد، الوصول "للجنة الأوربية وبدء حياة جديدة تنسيهم معاناة .

وبما أن الحلم تحطم على صخرة الواقع بعدما أصبح المغرب يفرض حراسة مشددة على الحدود، تطبيقا لالتزاماته مع البلدان الأوربية، فقد اضطرتهم الظروف إلى الاستقرار في المغرب إلى إشعار آخر،وممارسة مهن هامشية لضمان لقمة العيش.

مسارات مختلفة.... هدف واحد

ابراهيم، شاب عشريني، ينحدر من السينغال، يقول بفرنسية ركيكة تكاد لا تفهم منها إلا بعض الكلمات :إنه غادر بلاده في العام الماضي. كان حلمه الوصول إلى إسبانيا، لكنه فشل في ذلك بعد محاولتين، فعاد إلى الاستقرار مع أحد معارفه الذين سبقوه للرباط بدوار الحاجة. و البدء في ممارسة تجارة الرصيف بعرض ساعات يدوية و عطور للبيع في شارع محمد الخامس .

و يتذكر ابراهيم إحدى اللحظات الصعبة التي مر بها مع السلطات المغربية، حيث يروي كيف تم "تكبيله و تجريده من أمواله و هواتفه النقالة التي يعرضها للبيع ليترك في الخلاء بلا أكل و لا ماء على الحدود بين المغرب والجزائر"، لكنه عاد واختبأ داخل الغابات والأحياء الشعبية بوجدة إلى أن هدأت الأمور من جديد.

قصة ابراهيم مع الهجرة، لا تختلف كثيرا مع حكاية صديقه جبريل، الذي يبلغ من العمر 26 عاما ، والقادم من غينيا . يقول جبريل الذي ينشط في جمعية للدفاع عن حقوق المهاجرين إنه حصل على دبلوم في بلاده وانتظر 4 سنوات ليحصل على عمل لكنه لم يتمكن من ذلك "فبدأت تنتابني فكرة الهجرة إلى أوربا، بعدما أقنعني أحد أصدقائي الذين سبق لهم أن تمكنوا من العبور إلى الضفة الأخرى، في البداية لم ترقني الفكرة ، نظرا لخطورتها و يضل احتمال عدم النجاح في العبور واردا" .

"ينتابك إحساس بأنك على مشارف الجنون، وتراودك أفكار عنيفة لأنك تجهل أصلا ما ينتظرك"، هكذا يصف جبريل لحظة اتخاذ قرار مغادرة وطنه في اتجاه المجهول. ترك جبريل بلاده منذ سنة 2012 ووصل المغرب عبر ليبيا و الجزائر ، و صادف وصوله حملة أمنية للسلطات المغربية على المهاجرين غير الشرعيين ، و هو ما اضطره إلى الاختباء داخل الغابات و الأحراش ، حتى هدأت الأمور ليستأنف رحلته إلى الرباط ، و امتهان مهن هامشية لضمان قوته اليومي.

معاناة يومية مع العنصرية والتعنيف

تشكل العنصرية أحد أكبر التحديات التي تعيق اندماج الشباب المهاجرين من دول أفريقيا جنوب الصحراء في نسيج المجتمع المغربي. و يتذكر ابراهيم بحسرة لحظة المواجهة رفقة أصدقائه مع مجموعة من المغاربة في الرباط قائلا بمرارة "سب وشتم لا شيء فقط إلاّ لأن لون بشرتنا أسود".

"العنصرية و التحقير يشعروننا بالدونية فقط لأن لون بشرتنا أسود" يقول بنبرة مؤثرة، مؤكدا أنه رغم جهود الجمعيات الحقوقية في الدفاع عنهم إلا أن المجتمع لا يزال قاسيا في التعامل معهم "فأي منا قد يصبح ضحية لتعامل عنصري ،فقط لأنه أسود" و لا يخفي محمد توجسه ، عندما يستحضر آخر حادثة ذبح فيها مواطنون مغاربة مهاجرا في حي بني مكادة في طنجة.

معاناة "ابراهيم" مع العنصرية ، لا تضاهيها إلا معاناة "كايتا" مع الترحيل ، يقول إنه رحل مرتين ولكنه تمكن من العودة إلى المغرب و الانتظار إلى أن تسنح الفرصة للانتقال إلى "الجنة الأوربية".

يروي الشاب المالي عملية الترحيل الأولى " تمت مداهمتنا والاستيلاء على بعض البضاعة من ساعات وعطور وتم نقلنا في سيارة الأمن، إلى مدينة وجدة و تم إطلاق سراحنا على الحدود مع الجزائر، وهناك "مكثنا بعض الأيام إلى ان هدأت العاصفة و بدأنا بتلمس طريقنا نحو الرباط مرة اخرى"، مضيفا و هو يبتسم "إنها حقا حكاية مؤلمة لكنني لا أفقد الأمل".

http://www.noonpost.net/content/6433

مبادرة سياسية للإدماج

في سعيها وراء إدماج تدريجي للمهاجرين ، اتخذت السلطات المغربية مبادرة سياسية فاجأت الرأي العام المغربي ، إذ أقدمت على الإعلان عن عملية تمتد لسنة كاملة لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية.

و على الرغم من التدفق الكبير للمهاجرين الأفارقة، الحالمين بالعبور إلى أوروبا، فإن الشروط التي أعلنت رسميا لتسوية أوضاع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين كانت أكثر مفاجأة بحكم أنها تميزت بمرونة غير مسبوقة.

ويرى يعقوب الشيخ عضو المنظمة الديمقراطية للعمال المهاجرين بالمغرب أن هذه "التجربة ناجحة وتحقق انجازات محمودة في مجال إدماج المهاجرين، وستكون لها نتائج مرضية".

غير أن هذه الشروط التي اعتبرها يعقوب الشيخ إيجابيّة ومرنة بصفته ناشطا في أكبر التنظيمات النقابية المدافعة عن حقوق المهاجرين ، لا ينظر إليها "كايتا" بعين الرضا لأنها لن تمسه كما لن تمسّ كثيرا من الشباب من أمثاله الذين ضاقت بهم السبل،و لم يتمكنوا بعد من الاستفادة من مبادرة الإدماج.

هذا وقد حددت السلطات المغربية الفئات التي ستشملها عملية التسوية في كل من طالبي اللجوء المعترف بهم من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب، ومكتب اللاجئين وعديمي الجنسية التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، والذين قدرت أعدادهم بـ 853 شخصا من بينهم عدد كبير من الأطفال إلى جانب مطالب تسويّة أخرى شملت إلى حدود 2014 قرابة 17.916 حالة من ضمن 27.332 مطلب تسوية.

عملية الإدماج

ستتم عملية الإدماج هذه بالتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وستستهدف الأجانب المتزوجين من مغاربة، والذين يمتلكون ما يثبت ما لا يقل عن سنتين من الحياة المشتركة، وكذا الأجانب المتزوجين من أجانب آخرين مقيمين بصفة قانونية بالمغرب، والذين يمتلكون ما يثبت مدة لا تقل عن أربع سنوات من الحياة المشتركة.

وتضع السلطات اللمسات الأخيرة على إنشاء "مكاتب للأجانب"، يتوفر على الوسائل البشرية والمادية الملائمة على صعيد كل عمالة وإقليم بالمملكة من أجل تسلم والتأشير على طلبات تسوية الأوضاع القانونية.

ورغم أن مبادرة الإدماج هذه قد تساهم في فتح صفحة جديدة في حياة بعض من هؤلاء المهاجرين الذين ضاع منهم الوطن والحلم، إلا أن جهودهم للانتقال إلى الجنة الأوربية مستمرة.

http://dune-voices.info/articles/184/%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%88-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%B6%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D9%86%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%85.html

بنزاكور لبرنامج في الصميم : إذا كان عملنا يحرج الحكومة فنحن مستعدين لذلك

لم يتردد عبد العزيز بنزاكور وسيط المملكة في الكشف عن طبيعة العلاقة المتوترة بين المواطن والإدارة، واعترف في تصريح له في البرنامج الشهري في الصميم الذي يبث على القناة الأولى بكون العلاقة تعرف اضطرابا حقيقيا بفعل ممارسات الإدارة التي تفتقد في تعاملها أحيانا لمبدأ الإنصاف و العدالة.

وسيط المملكة أكد أن نزع الملكية وعدم تنفيذ الأحكام القضائية ضد الدولة من أكثر القضايا التي تمنح صورة سلبية للسلطة التنفيذية، وأضاف في نفس الإطار أن المؤسسة تصدر توصيات متعددة لرئيس الحكومة للانتباه لعلاقة التوتر التي تربط الإدارة بالمرتفق، لكن للأسف تبقى حدود الاستجابة ضعيفة رغم التوجيهات المتكررة لعبد الإله بنكيران رئيس الحكومة لمختلف الوزراء.

وأضاف أنه رغم تجربة المخاطبين الدائمين بالوزارات الذي حدد الظهير المحدث للمؤسسة صلاحيات واسعة لهم للحسم في مختلف النزاعات وإتخاد القرارات المناسبة، يبقى تفاعلهم مرتبط أساسا ودائما بالرجوع إلى مرؤوسيهم.

وأمام هذا الوضع صرح المتحدث بلغة حاسمة "إذا كان عملنا يحرج الحكومة فنحن مستعدون لإحراجها، فلا يعقل أن تلتصق بالإدارة صفة المعسر أوالممانع عن تنفيذ الأحكام القضائية ضد الإدارة"

وبالنسبة لطبيعة العلاقة التي تربط مؤسسة وسيط المملكة بالبرلمان، أكد عبد العزيز بنزاكور أنه راسل الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، والشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين وذلك من أجل تفعيل المقتضيات الدستورية القاضية بتقديم تقرير سنوي بالبرلمان متبوعا بمناقشة من أجل إعمال الفصل **160** من الدستور، القاضي بتفاعل مؤسسات الحكامة مع المحيط التشريعي كما حدث مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لكنه أضاف أنه لم يتوصل بعد بأي جواب من الرئيسين معا لحد الآن، وأكد نحن مستعدون لتقديم تقريرنا السنوي.

للإشارة فبرنامج في الصميم برنامج شهري حواري يعنى بقضايا الحكامة والمؤسسات الدستورية يعده ويقدمه الزميل محسن بنتاج.

http://almihwar24.com/news2783.html

مشاركة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة في اليوم الدراسي حول سياسة إدماج المهاجرين بالمغرب

شارك الأستاذ علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة، في أشغال اليوم الدراسي المنظم من طرف جامعة السلطان مولاي سليمان بتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة، حول "سياسة إدماج المهاجرين بالمغرب : حصيلة أولية وآفاق"، وذلك يوم الثلاثاء 28 أبريل 2015، برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال.

وقد أبرز السيد الرئيس الأهمية الكبيرة التي يكتسيها موضوع الهجرة وإدماج المهاجرين واللاجئين بالمغرب، مشيرا إلى التجاذبات الجيوستراتيجية، والأزمات التي تعرفها بعض دول جنوب الصحراء، وبعض الدول العربية، مما يجعل من المغرب موضع استقرار وليس مجرد بلد عبور. وهو ما يحتم على المغرب تجهيز بنيات استقبال قانونية واجتماعية لتسهيل إدماج المهاجرين واللاجئين بالمغرب، الشيئ الذي يفرض التعاطي بشأنه وفق مقاربة تشاركية مندمجة تأخذ بالاعتبار جميع الأبعاد، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الهوياتية.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كان قد أصدر في شتنبر 2013 خلاصات تقريره حول الهجرة دعا فيه الفاعلين المعنيين إلى العمل بشكل مشترك من أجل بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني. وهو التقرير الذي تفاعلت مع الحكومة وقامت بوضع سياسية جديدة في مجال الهجرة تعتمد، وفقا للتوجيهات الملكية، على مقاربة شمولية وإنسانية تلتزم بمقتضيات القانون الدولي وتتبنى التعاون المتعدد الأطراف. وقد شكلت أولى مراحل هذه السياسة الإعلان عن انطلاق عملية تسوية استثنائية لوضعية فئات من المهاجرين الموجودين في وضعية غير قانونية بناء على جملة من المعايير بالإضافة إلى تنصيب اللجنة الوطنية لتتبع ملفات التسوية ودراسة الطعون.

http://atlas24.ma/news145.html

ONU : Le Conseil de sécurité loue les efforts du Maroc en matière des Droits de l'Homme

Dans le texte qui proroge d'une année jusqu'au 30 avril 2016, le mandat de la MINURSO, les Quinze saluent les interactions du Royaume avec les Procédures spéciales du Conseil des Droits de l'Homme de l'Organisation des Nations Unies.

Le Conseil de sécurité de l'ONU a, de nouveau, consacré mardi les efforts du Maroc en matière des droits de l'Homme, notamment à travers le **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).**

Dans sa résolution 2218 adoptée à l'unanimité des Quinze, le CS de l'ONU «reconnaît et se félicite des mesures et initiatives entreprises par le Maroc pour renforcer les commissions régionales du CNDH à Dakhla et Laâyoune».
Dans le texte qui proroge d'une année jusqu'au 30 avril 2016, le mandat de la MINURSO, les Quinze saluent les interactions du Royaume avec les Procédures spéciales du Conseil des Droits de l'Homme de l'Organisation des Nations Unies, ainsi que la visite annoncée du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme en 2015.

Dans cette résolution, le Conseil de sécurité réitère, avec insistance sa demande pour «l'enregistrement»

http://www.aujourdhui.ma/une/actualite/onu-le-conseil-de-securite-loue-les-efforts-du-maroc-en-matiere-des-droits-de-l-homme-118088#.VUDakSF_NHx

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

• Sahara: Appel au recensement des populations de Tindouf

4515/37

Nouveau coup dur pour les ennemis de l'intégrité territoriale. Le Conseil de sécurité de l'ONU vient d'appeler l'Algérie à procéder à l'enregistrement des populations dans les camps de Tindouf. Ce qui conforte la position du Maroc qui n'a cessé de demander le recensement des séquestrés dans ce camp. Mieux, cette instance onusienne a aussi salué les efforts du Maroc dans cette région en matière des droits de l'homme, notamment à travers les représentations régionales du CNDH. Ce qui coupe court à la volonté des séparatistes d'élargir la mission de la Minurso à cet aspect. Le Conseil de sécurité, qui a réitéré son soutien à une solution politique mutuellement acceptable, a encore une fois mis l'accent sur la «prééminence de l'initiative marocaine d'autonomie». ***M.A.M.***

Syndicats : Le CNDH a le sien!

Les employés du **Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH)** ont créé (le 28 mars dernier, à l'issue d'une Assemblée générale) leur syndicat. Affilié à l'UMT, ce dernier représentera les employés du siège central du Conseil à Rabat, mais aussi ceux des treize Commissions régionales. Le Bureau syndical souligne que la création d'un syndicat répond au besoin d'encadrement des employés pour la défense de leurs intérêts, la préservation de leur acquis et la gestion des dysfonctionnements potentiels.

L'action syndicale, comme le mentionne le communiqué, n'est pas toujours synonyme de conflit et de contrainte. Il s'agit plutôt d'une coopération et d'une force de proposition dans la gestion des ressources humaines.

http://www.lereporter.ma/politique/breves-actualite/5289-syndicats-le-cndh-a-le-sien#.VT7WmB_ME3o.facebook

Sahara marocain

1562/14

Le Conseil de sécurité de l'ONU réitère son appui à une solution politique

Le Conseil de sécurité de l'ONU a réitéré, mardi, son appui à une solution politique mutuellement acceptable et réaffirmé la «prééminence» de l'initiative marocaine d'autonomie, ainsi que son appel à l'Algérie pour l'enregistrement des populations dans les camps de Tindouf.

Le Conseil de sécurité souligne encore la pertinence de l'approche marocaine.

Dans sa résolution 2218, prorogeant d'une année, jusqu'au 30 avril 2016, le mandat de la Minurso, le Conseil a réaffirmé, de nouveau, la prééminence, la validité et la crédibilité de la proposition marocaine, présentée le 11 avril 2007 au secrétaire général de l'Organisation des Nations unies, et s'est félicité des «efforts sérieux et crédibles faits par le Maroc pour aller de l'avant vers un règlement».

En vertu de ce texte adopté à l'unanimité de ses quinze membres, le Conseil demande aux parties et aux États voisins de coopérer «plus pleinement avec l'Organisation des Nations unies et les uns avec les autres et de s'impliquer plus résolument pour mettre fin à l'impasse actuelle et avancer vers une solution politique». «Parvenir à une solution politique à ce différend de longue date et une coopération renforcée entre les États membres de l'Union du Maghreb arabe contribuerait à la stabilité et à la sécurité dans la région», ajoute le texte.

L'Organe exécutif réitère, en outre, avec insistance sa demande pour «l'enregistrement» des populations dans les camps de Tindouf, en Algérie, et «invite à des efforts» à cet égard. Il salue l'engagement des parties de continuer le processus de négociation tenu sous les auspices exclusifs des Nations unies et rappelle qu'il a fait sienne la recommandation formulée dans le rapport daté du 14 avril 2008, selon laquelle il est «indispensable que les parties fassent preuve de réalisme et d'un esprit de compromis pour faire avancer les négociations». Aux termes de la résolution adoptée ce jour, le Conseil demande aux parties de continuer à faire preuve de volonté politique et de travailler dans une atmosphère propice au dialogue afin d'engager plus résolument des négociations de fond. ■ L.M.

Droits de l'Homme

Le Conseil de sécurité de l'ONU a, de nouveau, loué mardi les efforts du Maroc en matière des droits de l'Homme, notamment à travers le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Dans sa résolution 2218 adoptée à l'unanimité des Quinze, le CS de l'ONU «reconnaît et se félicite des mesures et initiatives entreprises par le Maroc pour renforcer les commissions régionales du CNDH à Dakhla et Laâyoune». De même, les Quinze saluent les interactions du Royaume avec les Procédures spéciales du Conseil des droits de l'Homme de l'Organisation des Nations unies, ainsi que la visite annoncée du Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme en 2015, lit-on dans le texte qui proroge d'une année jusqu'au 30 avril 2016, le mandat de la Minurso. Dans cette résolution, le Conseil de sécurité réitère, par ailleurs, avec insistance sa demande pour «l'enregistrement» des populations dans les camps de Tindouf, en Algérie, et «invite à des efforts» à cet égard. Une demande également contenue, cette fois-ci, pour la première fois, dans les «recommandations» du dernier rapport sur le Sahara du secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, présenté début avril au Conseil de sécurité de l'ONU.

> Le Conseil demande aux parties et aux États voisins de coopérer «plus pleinement avec l'Organisation des Nations unies et les uns avec les autres».

Terrorisme administratif

Ali LmrabetPour le Makhzen je suis un homme très dangereux.
L'administration marocaine refuse toujours de me délivrer un certificat de résidence, afin que je puisse renouveler ma carte d'identité et mon passeport. Elle ne donne aucune explication.
On ne veut même pas me dire de quels documents l'administration a besoin pour me délivrer ce document ? Une attestation sur l'honneur ? Des factures d'électricité, d'eau ? De téléphone peut-être ?
Veut-on des témoins pour attester que je réside bien chez mon père ?
Où est la nouvelle constitution de 2011 ? Où est le ministère de la justice et des prétendues libertés ? Où est le **Conseil national des droits de l'homme** ?
Comment peut-on utiliser la citoyenneté d'un journaliste pour chercher à tout prix à le nuire, pour l'empêcher de sortir un journal, s'exprimer et donner son opinion sur la vie politique et sociale de son pays ?
Par ces méthodes, l'Etat marocain montre qu'il est bien faible et qu'il est démuni face à un homme seul, mais déterminé et libre.
Prière de diffuser partout !
Ali Lmrabet
PS : Certificat de résidence délivrée à Lmrabet puis retiré sans aucune explication…

http://www.demainonline.com/2015/04/28/terrorisme-administratif/

Le Conseil de sécurité maintient le statu quo pour la Minurso au Sahara

Le Conseil de sécurité a adopté ce mardi 28 avril une résolution qui prolonge pour un an le mandat de la Mission de l'ONU au Sahara (Minurso), sans le modifier, et qui appelle à intensifier les négociations.

La résolution 2218, co-parrainée par les États-Unis, la France, le Royaume-uni et l'Espagne, a été adoptée à l'unanimité des 15 membres du Conseil. Elle reconduit jusqu'au 30 avril 2016 le mandat de la Minurso, essentiellement chargée de surveiller un cessez-le-feu conclu en 1991. Elle encourage aussi le Maroc et le Front Polisario à améliorer la situation des droits de l'Homme.

Pas de surveillance des droits de l'Homme

Mais malgré des demandes répétées du Polisario et d'organisations humanitaires, le Conseil n'a pas ajouté formellement au mandat la surveillance des droits de l'Homme. Le texte souligne néanmoins « l'importance d'améliorer la situation des droits de l'homme au Sahara occidental et dans les camps de Tindouf et encourage les parties à travailler avec la communauté internationale pour développer et appliquer des mesures indépendantes et crédibles » en ce sens. Le Conseil « salue à cet égard les récentes initiatives prises par le Maroc », notamment «les mesures et initiatives entreprises par le Maroc pour renforcer les commissions régionales du **CNDH (Conseil national des droits de l'Homme)** à Dakhla et Laâyoune ».

Lire aussi: Sahara: le rapport de l'ONU, une victoire pour le Maroc?

Le recensement des habitants des camps de Tindouf

D'autre part, si le Conseil demande «des négociations (…) qui assurerait l'autodétermination de la population du Sahara occidental», il réitère aussi la demande, formulée dans le rapport présenté préalablement par Ban Ki-moon de «l'enregistrement» des populations dans les camps de Tindouf, en Algérie, et «invite à des efforts» à cet égard.

Lire aussi: Selon l'UE, l'aide aux Sahraouis de Tindouf est détournée

Les négociations doivent être plus «substantielles »

Le Conseil invite aussi les deux camps à « s'engager dans une phase de négociations plus intensive et plus substantielle », quelques semaines après une tournée dans la région de Christopher Ross, l'émissaire personnel du secrétaire général de l'ONU Ban Ki-moon. « Parvenir à une solution politique à ce différend de longue date et une coopération renforcée entre les États membres de l'Union du Maghreb Arabe contribuerait à la stabilité et à la sécurité dans la région », ajoute le texte

Le Maroc s'est engagé à soutenir la médiation de Christopher Ross, après lui avoir un temps retiré sa confiance, l'accusant de « partialité ». Le Polisario a aussi promis de « coopérer » avec l'ONU.

L'an dernier, le Maroc avait vivement critiqué une première version du rapport de Ban Ki-moon, refusant en particulier l'élargissement du mandat de la Minurso à la surveillance des droits de l'homme. Mohammed VI avait appelé le secrétaire général onusien et avait insisté sur l'« impératif de préserver les paramètres de la négociation tels qu'ils sont définis par le Conseil de Sécurité, de sauvegarder le cadre et les modalités actuels de l'implication de l'ONU et d'éviter les approches partiales, et les options périlleuses ». Le Conseil avait finalement adopté une résolution modérée qui n'instaurait pas de mécanisme de contrôle.

http://www.h24info.ma/maroc/politique/sahara-le-verdict-du-conseil-de-securite-est-tombe/32598
http://telquel.ma/2015/04/28/conseil-securite-maintient-statu-quo-minurso-au-sahara_1444154

Droits de l'Homme

Le CS de l'ONU consacre de nouveau les efforts du Maroc en matière des Droits de l'Homme

Mardi, 28 avril, 2015 à 15:43

New York -Le Conseil de sécurité de l'ONU a, de nouveau, loué, mardi, les efforts du Maroc en matière des droits de l'Homme, notamment à travers le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).

http://www.mapexpress.ma/actualite/droits-de-lhomme/cs-lonu-consacre-nouveau-les-efforts-du-maroc-en-matiere-droits-lhomme/

Dossier du Sahara: Le mandat de la Minurso prorogé

Conseil de sécurité de l'ONU | Ph: ArchivesConseil de sécurité de l'ONU
Le Conseil de sécurité de l'ONU a voté à l'unanimité, mardi, une nouvelle résolution sur le dossier du Sahara marocain.
Le Conseil de sécurité de l'ONU a, de nouveau, loué mardi les efforts du Maroc en matière des droits de l'Homme, notamment à travers le **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).**Dans sa résolution 2218 adoptée à l'unanimité des Quinze, le CS de l'ONU "reconnaît et se félicite des mesures et initiatives entreprises par le Maroc pour renforcer les commissions régionales du CNDH à Dakhla et Laâyoune".De même, les Quinze saluent les interactions du Royaume avec les Procédures spéciales du Conseil des Droits de l'Homme de l'Organisation des Nations Unies, ainsi que la visite annoncée du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme en 2015, lit-on dans le texte qui proroge d'une année jusqu'au 30 avril 2016, le mandat de la MINURSO.Appel au recensement des habitants des camps de TindoufDans cette résolution, le Conseil de sécurité réitère, par ailleurs, avec insistance sa demande pour "l'enregistrement" des populations dans les camps de Tindouf, en Algérie, et "invite à des efforts" à cet égard.Une demande également contenue, cette fois-ci, pour la première fois, dans les "recommandations" du dernier rapport sur le Sahara du Secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, présenté début avril au Conseil de sécurité de l'ONU.A rappeler que l'Office anti-fraude (OLAF), organisme relevant de la commission de l'Union Européenne, a dénoncé dans un rapport officiel, le détournement organisé en Algérie, depuis des années, des aides humanitaires destinées aux Sahraouis des camps de Tindouf.Une des raisons qui ont rendu ces détournements possibles est la "surestimation du nombre des réfugiés et donc des aides fournies", souligne l'office anti-fraude dans son rapport qui précise que "ni l'Algérie ni le front polisario n'ont accepté qu'un recensement des populations des camps soit organisé".

http://www.maroc.ma/fr/actualites/sahara-marocain-le-cs-de-lonu-reitere-son-appui-une-solution-politique-et-appelle-au

http://www.menara.ma/fr/actualit%C3%A9s/maroc/2015/04/28/1608388-dossier-du-sahara-le-mandat-de-la-minurso-prorog%C3%A9.html

Le Maroc se "félicite vivement" de la prorogation à l'unanimité du mandat de la MINURSO (Omar Hilale)

Le Maroc s'est "vivement félicité", mardi, de la prorogation à l'unanimité par le Conseil de Sécurité de l'ONU du mandat de la MINURSO, a déclaré l'ambassadeur du Maroc à l'ONU, Omar Hilale.
"Cette résolution survient trois mois après l'entretien téléphonique de Sa Majesté le Roi Mohammed VI avec le Secrétaire général des Nations Unies, qui a renforcé et confirmé le partenariat entre l'ONU et le Royaume du Maroc, qui est basé sur le respect mutuel, la transparence et la neutralité", a affirmé M. Hilale.

Le Maroc se "félicite vivement" de la prorogation à l'unanimité du mandat de la MINURSO (Omar Hilale)

M. Hilale, qui s'exprimait lors d'un point de presse à l'issue du vote de la résolution 2218 , a indiqué que cette résolution confirme "pour la neuvième année consécutive la prééminence de l'initiative d'autonomie marocaine ainsi que les efforts crédibles et sérieux du royaume du Maroc pour régler ce différend régional qui n'a que trop duré".

Le texte a réaffirmé, en outre, "avec force les paramètres fondamentaux du règlement de ce différend sous les auspices exclusives du Secrétaire Général de l'ONU et la facilitation de son Envoyé Personnel, M. Christopher Ross", a dit M. Hilale.

Et de rappeler devant les médias internationaux "les paramètres de ce règlement communément connus et qui sont au nombre de quatre", à savoir que "tout règlement ne peut être que politique, négocié et mutuellement acceptable", que "les efforts sérieux et crédibles du Royaume sont les bases et les fondements de ce processus", que "l'esprit de réalisme et de compromis sont indispensables s'il y a besoin de progresser vers la solution de ce différend". Quant au quatrième paramètre, a-t-il ajouté, il souligne le "rôle indispensable et fondamental des Etats de la région, et plus particulièrement de l'Algérie, pays hôte des camps de Tindouf", qui a été invitée par le CS de l'ONU "à s'investir davantage pour contribuer au règlement de ce différend".

Par ailleurs, les membres du Conseil de sécurité ont salué les efforts et réalisations du Royaume dans le domaine des droits de l'Homme, et renouvelé leur confiance dans les institutions nationales, plus particulièrement le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et ses commissions régionales à Dakhla et à Laâyoune, et dans leurs rôles de promotion et de protection des droits de l'Homme sur l'ensemble du territoire marocain, y compris au Sahara".

En outre, les Etats membres du Conseil ont félicité le Maroc pour sa "coopération avec les procédures spéciales et avec l'office du Haut-Commissariat aux droits de l'Homme".

Et de revenir sur le récent rapport du Secrétaire général de l'ONU sur la question du Sahara qui a mis "en exergue les dix invitations lancées par le Maroc aux procédures spéciales depuis avril 2014, ce qui représente un record qu'aucun pays des Nations Unies n'a jamais égalé dans ce domaine".

De plus, a poursuivi l'ambassadeur, "les membres du Conseil de sécurité ont réitéré avec force l'exigence de l'enregistrement". Un appel récurrent, lancé pour la 5ème année consécutive, qui "s'adresse plus particulièrement à l'Algérie, pays hôte des camps de Tindouf, afin de permettre au Haut Commissariat aux droits de l'Homme d'enregistrer ces populations".

Et M. Hilale de déplorer que l'Algérie continue à s'opposer à cet enregistrement, en violation flagrante du droit international humanitaire, plus particulièrement la convention de 1951 de Genève, et son protocole de 1966 sur l'enregistrement.

Dans sa déclaration, l'ambassadeur a tenu à exprimer, par ailleurs, "notre reconnaissance au groupe des amis" (Etats-Unis, France, Russie, Espagne et Royaume Uni) pour avoir "tout mis en œuvre afin de préserver l'intégrité de la résolution", ce qui a permis, a-t-il dit, son adoption dans une "ambiance de sérénité et de calme, ouvrant ainsi la voie à la reprise du processus politique".

La résolution 2218 a été votée dans la matinée par les Quinze Etat membres (Chine, Etats-Unis, France, Royaume Uni, Russie, Angola, Tchad, Chili, Jordanie, Lituanie, Malaisie, Nouvelle Zélande, Nigeria, Espagne et Venezuela).

http://www.atlasinfo.fr/Le-Maroc-se-felicite-vivement-de-la-prorogation-a-l-unanimite-du-mandat-de-la-MINURSO-Omar-Hilale_a61683.html

Conseil de sécurité : la France réitère son soutien au plan marocain d'autonomie, appelle au recensement des populations dans les camps de Tindouf

New York (Nations Unies) - La France a réitéré, mardi devant le Conseil de sécurité de l'ONU, que le plan marocain d'autonomie est "une base sérieuse et crédible pour une solution négociée" à la question du Sahara et salué les initiatives du Maroc en matière des droits de l'Homme, tout en appelant au recensement des populations dans les camps de Tindouf.

"La France considère que le plan d'autonomie présenté par le Maroc au Secrétaire général en avril 2007 est une base sérieuse et crédible pour une solution négociée", a affirmé le représentant adjoint de la France à l'ONU, Alexis Lamek, à l'issue du vote à l'unanimité par le CS de l'ONU d'une résolution renouvelant le mandat de la MINURSO.

Le diplomate français a souligné que la résolution 2218 "fournit l'impulsion nécessaire au processus politique" et appelle les parties à "s'impliquer plus résolument et à faire preuve d'une plus grande volonté politique, de réalisme et d'esprit de compromis pour progresser vers une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable".

En effet, a-t-il soutenu, le règlement de la question du Sahara est nécessaire pour notamment "réaliser l'intégration économique et politique du Maghreb et pour répondre à la dégradation de la situation sécuritaire au Sahel, où nous devons relever ensemble le défi du renforcement de la menace terroriste".

Comme la résolution le souligne, le Maroc a pris des mesures pour renforcer les commissions de son **Conseil national des droits de l'Homme à Dakhla et Laâyoune**, ainsi que ses interactions avec les procédures spéciales du Conseil des droits de l'Homme et avec le Haut-Commissariat aux droits de l'Homme, a rappelé le diplomate français.

"Nous nous réjouissons de ces initiatives et des autres réformes structurelles conduites par le Maroc - comme la ratification du Protocole additionnel à la Convention contre la torture ou la réforme de la loi sur les tribunaux miliaires", a-t-il ajouté.

Et d'indiquer que la résolution rappelle également que la situation très précaire des populations sahraouies des camps de Tindouf ne doit pas être oubliée et invite à ce que des efforts soient déployés pour que l'enregistrement des réfugiés dans les camps puisse avoir lieu.

"Il en va de l'objectif plus général du maintien -nécessaire- de l'aide humanitaire internationale dans les camps", a-t-il insisté.

http://www.lemag.ma/Conseil-de-securite-la-France-reitere-son-soutien-au-plan-marocain-d-autonomie-appelle-au-recensement-des-populations_a89546.html

RÉSOLUTION 2218 SUR LE SAHARA : GRAND TRIOMPHE DU MAROC AU CONSEIL DE SÉCURITÉ

Ziad Alami

Le projet de résolution sur le Sahara aurait été élaboré par les Etats-Unis. Ici, la représentante des USA auprès des Nations unies, Samantha Power, lors d'une séance de vote.

© Copyright : dr

Le Conseil de sécurité a voté à l'unanimité, ce mardi 28 avril, une nouvelle résolution soulignant les efforts du Maroc pour la promotion et la protection des Droits de l'Homme et exigeant le recensement de la population séquestrée à Tindouf. Révélations.

Victoire retentissante remportée, ce mardi 28 avril à New-York, par le Maroc sur le dossier des provinces sahariennes. Le Conseil de sécurité a voté, à l'unanimité de ses quinze membres, une résolution soulignant clairement les efforts du Maroc en matière de promotion et de protection des Droits de l'Homme, et prenant note de la coopération du royaume avec les instances onusiennes, dont le Haut-commissariat aux Droits de l'Homme (HCDH), présidé par l'émir jordanien al-Hussein Raâd, lors de sa visite, mi-avril 2015, dans la capitale du Sahara marocain, Laâyoune.

La nouvelle résolution, 2218, a par ricochet «enterré», selon les termes d'un diplomate marocain contacté par Le360, la revendication algéro-séparatiste, relayée par quelques preux-chevaliers du droit-de-l'hommisme, dont le centre de Kerry Kennedy, d'«élagir le mandat de la Minurso au monitoring des Droits de l'Homme». Cette information, recoupée par Le360 auprès de sources concordantes, met ainsi en évidence l'échec des manœuvres orchestrées par Alger et le Polisario, qui ont compromis cette année l'entité panafricaine, l'UA, dans une bataille perdue d'avance. Toujours selon les sources de Le360, le Conseil de sécurité, qui a prorogé d'1 an le mandat de la Minurso, sans le modifier et, en particulier, sans y incorporer le monitoring de «l'examen des Droits de l'Homme», a salué les progrès réalisés par le Maroc sur le registre des Droits de l'Homme au Sahara, via les sections régionales du **Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH)**, à Laâyoune et Dakhla. Cuisant camouflet pour le lobby algéro-séparatiste

En revanche, la résolution 2218 "exige" (et c'est le terme du Conseil de sécurité) le recensement de la population dans les camps de Tindouf, faisant ainsi écho à un appel de l'Office européen de lutte contre la fraude (OLF), qui avait expressément accusé l'Algérie et le Polisario de détournement d'aide humanitaire destinée à la population séquestrée.

A souligner qu'Alger refuse depuis 1975 le recensement de la population de Tindouf, gonflant son nombre à «200.000» personnes au lieu de 90.000 seulement! Objectif caché de cette surestimation: doper le volume de l'aide humanitaire dont une grande partie va dans les poches de barons algériens et polisariens.

En balayant d'un revers de main la requête algéro-séparatiste d'élargir le mandat de la Minurso, le Conseil de sécurité a barré la route devant toute instrumentalisation de la question humanitaire à des fins sournoisement politiciennes. Par la même occasion, le Conseil de sécurité remet le processus dans sa véritable trajectoire en réitérant son appel à la négociation d'une issue «politique mutuellement acceptable» et en insistant que cette négociation prenne en compte «les efforts déployés depuis 2006», faisant allusion à l'offre marocaine d'autonomie, à la base du lancement en 2007 du processus de Manhasset, à New-York.

http://www.le360.ma/fr/politique/resolution-2218-sur-le-sahara-grand-triomphe-du-maroc-au-conseil-de-securite-38659

مجلس الأمن يدعو من جديد الجزائر إلى إحصاء ساكنة تندوف

ساكنة تندوف
مجلس الأمن يدعو من جديد الجزائر إلى إحصاء ساكنة تندوف

دعا مجلس الأمن من جديد، الجزائر إلى إحصاء ساكنة مخيمات تندوف، مشيدا بجهود المغرب في مجال حقوق الإنسان، عبر **المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**
وجدد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تأكيده على إيجاد حل سياسي مقبول من جميع الأطراف، مؤكدا على جدية المبادرة المغربية الخاصة بالحكم الذاتي.

http://scoopress.com/ma-240064-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1.html

http://www.berhil.com/?p=10184

http://www.le360.ma/ar/politique/43499

http://www.agadir36.com/1320.html

SAHARA MAROCAIN : UNE NOUVELLE DÉCULOTTÉE POUR ALGER !

Le Conseil de sécurité de l'ONU a réitéré, mardi, son appui à une solution politique mutuellement acceptable et réaffirmé la « prééminence » de l'initiative marocaine d'autonomie, ainsi que son appel à l'Algérie pour l'enregistrement des populations dans les camps de Tindouf.

Dans sa résolution 2218 prorogeant d'une année jusqu'au 30 avril 2016 le mandat de la MINURSO, le Conseil a réaffirmé, de nouveau, la prééminence, la validité et la crédibilité de la proposition marocaine, présentée le 11 avril 2007 au Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies, et s'est félicité des « efforts sérieux et crédibles faits par le Maroc pour aller de l'avant vers un règlement ».

En vertu de ce texte adopté à l'unanimité de ses quinze membres, le Conseil demande aux parties et aux Etats voisins de coopérer « plus pleinement avec l'Organisation des Nations Unies et les uns avec les autres et de s'impliquer plus résolument pour mettre fin à l'impasse actuelle et avancer vers une solution politique ».

« Parvenir à une solution politique à ce différend de longue date et une coopération renforcée entre les Etats membres de l'Union du Maghreb Arabe contribuerait à la stabilité et à la sécurité dans la région », ajoute le texte.

L'Organe exécutif réitère, en outre, avec insistance sa demande pour « l'enregistrement » des populations dans les camps de Tindouf, en Algérie, et « invite à des efforts » à cet égard.

Il salue l'engagement des parties de continuer le processus de négociation tenu sous les auspices exclusives des Nations Unies et rappelle qu'il a fait sienne la recommandation formulée dans le rapport daté du 14 avril 2008, selon laquelle il est « indispensable que les parties fassent preuve de réalisme et d'un esprit de compromis pour faire avancer les négociations ».

Aux termes de la résolution adoptée ce jour, le Conseil demande aux parties de continuer à faire preuve de volonté politique et de travailler dans une atmosphère propice au dialogue afin d'engager plus résolument des négociations de fond.

Le Conseil de sécurité de l'ONU a, de nouveau, loué mardi les efforts du Maroc en matière des droits de l'Homme, notamment à travers le **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).**

Dans sa résolution 2218 adoptée à l'unanimité des Quinze, le CS de l'ONU « reconnaît et se félicite des mesures et initiatives entreprises par le Maroc pour renforcer les commissions régionales du CNDH à Dakhla et Laâyoune ».

De même, les Quinze saluent les interactions du Royaume avec les Procédures spéciales du Conseil des Droits de l'Homme de l'Organisation des Nations Unies, ainsi que la visite annoncée du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme en 2015, lit-on dans le texte qui proroge d'une année jusqu'au 30 avril 2016, le mandat de la MINURSO.

Dans cette résolution, le Conseil de sécurité réitère, par ailleurs, avec insistance sa demande pour « l'enregistrement » des populations dans les camps de Tindouf, en Algérie, et « invite à des efforts » à cet égard.

Une demande également contenue, cette fois-ci, pour la première fois, dans les « recommandations » du dernier rapport sur le Sahara du Secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, présenté début avril au Conseil de sécurité de l'ONU.

A rappeler que l'Office anti-fraude (OLAF), organisme relevant de la commission de l'Union Européenne, a dénoncé dans un rapport officiel, le détournement organisé en Algérie, depuis des années, des aides humanitaires destinées aux Sahraouis des camps de Tindouf.

Une des raisons qui ont rendu ces détournements possibles est la « surestimation du nombre des réfugiés et donc des aides fournies », souligne l'office anti-fraude dans son rapport qui précise que « ni l'Algérie ni le front polisario n'ont accepté qu'un recensement des populations des camps soit organisé ».

Pan sur les doigts d'Alger

Le renouvellement du mandat de la Minurso par le Conseil de sécurité de l'ONU ce mardi 28 avril 2015 pour une nouvelle année appelle plusieurs remarques. La première, et non la moindre, c'est que les tentatives d'Alger et des mercenaires du polisario d'étendre le mandat de la Minurso au monitoring des droits de l'Homme dans nos provinces du Sud ont totalement échoué.

Ni les campagnes de presse haineuses contre le Royaume, ni l'action pernicieuse des nombreux lobbies actionnés par les services algériens n'ont pu convaincre le Conseil de Sécurité de changer d'un iota sa position de sagesse. Mieux encore, c'est à l'unanimité que les membres, permanents ou non, de ce Conseil, instance suprême de l'ONU, ont noté les efforts du Maroc dans le sens de la mise en place de **comissions régionales du CNDH à Laayoune et Dakhla**.

La même résolution de l'ONU se félicite par ailleurs de la prochaine visite du Haut Commissaire aux Droits de l'Homme de l'ONU, annoncée pour cette année 2015. Ce qui confirme avec force les affirmations de Rabat qui énonce que le Maroc n'a rien à cacher sur ce qui se passe dans les provinces sahariennes.

Ainsi, ni les gesticulations des agents stipendiés d'Alger, telle Dame Aminatou Haïdar, ni les basses manoeuvres des officines inféodées aux services algériens, qu'elles soient espagnoles, américaines, françaises ou d'Eruope du Nord, n'auront réussi à influer sur un Conseil de Sécurité unanime, réaliste et responsable.

Par ailleurs et c'est la seconde remarque qui mérite d'être relevée après ce vote du CS de l'ONU, l'Algérie et le polisario sont mis au banc des accusés pour leur refus obstiné et chaque fois renouvelé de permettre le recensement des populations sahraouies sequestrées depuis des décennies dans les camps de Tindouf.

Ce scandale, qui a entraîné, pour la première fois, une énergique remarque du Secrétaire général de l'ONU Ban Ki-moon, dans son rapport devant le Conseil de Sécurité début avril 2015, explose donc à la face des mercenaires et de leurs maîtres algériens, et devient ipso facto une affaire aux dimensions mondiales. En effet, le Conseil de sécurité de l'ONU invite l'Algérie et le ramassis de mercenaires séparatistes à « des efforts » afin que le recensement soit enfin organisé, ce qui empêcherait la nomenklatura de Mohamed Abdelaziz de détourner les subsides et les vivres offerts par l'UE aux populations sequestrées dans les camps gardés par l'Armée algérienne.

Hyper réalisme…

Il est ainsi heureux, mais aussi légitime, que le Royaume sorte ainsi victorieux de cette nouvelle « épreuve » alors que notre voisin de l'Est a multiplié ces derniers mois les provocations et les manigances pour forcer la main au Conseil de Sécurité. On notera d'ailleurs que le temps des discours fumeux et creux sur « le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes » et la fable du « petit peuple sahraoui opprimé par l'ogre marocain », lesquels servaient de socle à la propagande mensongère du polisario et de l'Algérie, est bel et bien révolu.

Aujourd'hui, les grandes puissances, comme les autres Etats, ne peuvent ignorer les dangers gravissimes qui planent sur l'Afrique du Nord et une bonne partie de l'Afrique subsaharienne du fait des agissements de groupements terroristes pussamment armés et qui n'hésitent ni à procamer leurs visées déstabilisatrices, ni même leur ambition de construire de nouvelles entités étatiques.

Dans ce contexte, avec la situation délétère en Libye, les maquis « djihadistes » en Tunise, Algérie, Mali, mais également les menées criminelles de Boko Haram, des Shebab, d'Aqmi, de Daâch, etc, plus personne ne croit désormais que la partition et l'érection de micro-Etats constituent des options accpetables et viables.

Par contre, les Etats démocratiques considèrent qu'il leur faut soutenir les pays comme le Maroc qui, tout en confortant leurs assises et institutions démocratiques et pluralistes, mènent une lutte résolue contre les mouvances terroristes et extrémistes et consituent des havres enviés de paix et de stabilité intérieure.

Alger et le polisario en sont restés aux discours obsolètes de la guerre froide et de l'opposition Est-Ouest, lorsque l'idéologie et l'alignement sur Moscou ou Washington conditionnaient les rélexes « votatifs » à l'ONU. Mohamed Abdelaziz et son mouvement séparatistes sont les résidus anachroniques d'une époque dont la fin est très bien décrite dans un film, « bye, bye Lenin »…

A « Boutef « et ses « vieux compagnons » doivent comprendre qu' »après l'heure, c'est plus l'heure ». Alors bye, bye Abdelaziz (s)…

http://lnt.ma/blog/fahd-yata/sahara-marocain-le-mandat-de-la-minurso-proroge-nouvelle-deculottee-pour-alger/

Le CS de l'ONU réaffirme la "prééminence" du plan d'autonomie et les efforts du Maroc en matière des droits de l'Homme (Peter Pham)

Abidjan - Le Conseil de sécurité de l'ONU a réaffirmé, une fois de plus, la "prééminence" du plan d'autonomie en tant que base pour les négociations en vue d'une solution politique au différend artificiel autour du Sahara marocain, de même qu'il a consacré les efforts du Royaume en matière des droits de l'Homme, a déclaré mardi à la MAP, Peter Pham, Directeur de l'Africa Center relevant du prestigieux think tank américain, Atlantic Council.

"La résolution 2218 a mis l'accent sur de nombreuses réalités en consacrant de prime abord la prééminence du plan d'autonomie au Sahara en tant que base pour les négociations engagées sous les auspices de l'ONU, en vue de parvenir à une solution politique à ce conflit", a relevé l'expert US.

Le Conseil de sécurité a mis en avant également les "progrès" réalisés par le Maroc en matière des droits de l'Homme à travers le Royaume en général et dans les provinces du Sud en particulier, a indiqué M. Pham.

Le directeur de l'Africa Center a tenu à souligner, dans ce contexte, les actions et les mesures menées par le **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH)** et ses commissions régionales à Dakhla et Laâyoune, lesquelles ont été saluées par l'Organe exécutif de l'ONU.

La résolution 2218, adoptée à l'unanimité des Quinze, "reconnaît à ce sujet et se félicite des mesures et initiatives entreprises par le Maroc pour renforcer les commissions régionales du CNDH à Dakhla et Laâyoune".

De même, les Quinze saluent les interactions du Royaume avec les Procédures spéciales du Conseil des Droits de l'Homme de l'Organisation des Nations Unies, ainsi que la visite annoncée du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme en 2015, lit-on dans le texte qui proroge d'une année, jusqu'au 30 avril 2016, le mandat de la MINURSO.

http://news.abidjan.net/h/550391.html

Le Conseil de sécurité renouvelle le mandat de la Minurso

Sahara Occidental/ Renouvellement de la Minurso – Explication de vote de M. Alexis Lamek, représentant permanent adjoint de la France auprès des Nations unies - Conseil de sécurité - 28 avril 2015

Madame la Présidente,

Nous remercions la Mission des Etats-Unis d'avoir préparé ce projet de résolution relatif à la situation au Sahara occidental.

La France a voté en faveur de ce texte, qu'elle a également co-parrainé, car il traite de manière pertinente de l'ensemble des aspects de la question du Sahara occidental : il fournit l'impulsion nécessaire au processus politique, il renouvelle le mandat de la MINURSO pour une année, il rappelle enfin la dimension humaine de la situation dans ce territoire.

Madame la Présidente,

La résolution que nous venons d'adopter à l'unanimité fournit l'impulsion nécessaire au processus politique. Le texte indique clairement que la consolidation du statu quo n'est pas acceptable et que les parties doivent s'impliquer plus résolument et faire preuve d'une plus grande volonté politique, de réalisme et d'esprit de compromis pour progresser vers une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable.

En effet, le règlement de la question du Sahara occidental est nécessaire pour répondre aux attentes de la population de ce territoire, pour réaliser l'intégration économique et politique du Maghreb et pour répondre à la dégradation de la situation sécuritaire au Sahel, où nous devons relever ensemble le défi du renforcement de la menace terroriste.

Ce différend historique peut être réglé. Les Nations unies ont la responsabilité d'aider les parties à progresser dans les négociations. Nous réitérons à cet égard notre plein soutien à l'Envoyé personnel du Secrétaire général, l'Ambassadeur Christopher Ross, dont la diplomatie de la navette est nécessaire pour faciliter le dialogue et rapprocher les positions. Par ailleurs, sur le fond, la France considère que le plan d'autonomie présenté par le Maroc au Secrétaire général en avril 2007 est une base sérieuse et crédible pour une solution négociée.

Madame la Présidente,

Cette résolution renouvelle le mandat de la MINURSO.

La France soutient le rôle de la MINURSO et de la Représentante spéciale du Secrétaire général, Mme Kim Bolduc, avec qui les parties doivent poursuivre leur pleine coopération.

En effet, la MINURSO contribue, depuis plus de 20 ans, à maintenir le calme dans une région qui connaît de nombreux défis, en mettant en œuvre les trois volets de son mandat : surveillance du cessez-le-feu ; contribution au déminage ; soutien aux mesures de confiance, en particulier au programme de visites familiales auquel la résolution fait référence.

Nous regrettons à cet égard la suspension de ce programme mis en œuvre par le HCR, qui permet de soulager les familles de réfugiés tout en maintenant des canaux de dialogue, et espérons qu'il pourra reprendre sans tarder.

Madame la Présidente,
Ce texte, enfin, traite de manière appropriée de la dimension humaine de la question du Sahara occidental.
Nous appelons les parties à poursuivre leurs efforts pour renforcer la promotion et la protection des droits de l'Homme au Sahara occidental et dans les camps de réfugiés de Tindouf.
Comme la résolution le souligne, le Maroc a pris des mesures pour renforcer les commissions de son **Conseil national des droits de l'Homme à Dakhla et Laayoune** ainsi que ses interactions avec les procédures spéciales du Conseil des droits de l'Homme et avec le Haut-Commissariat aux droits de l'Homme.
Nous nous réjouissons de ces initiatives et des autres réformes structurelles conduites par le Maroc – comme la ratification du Protocole additionnel à la Convention contre la torture ou la réforme de la loi sur les tribunaux miliaires –, qui sont au bénéfice des populations du Sahara occidental.
La résolution rappelle également que la situation très précaire des populations sahraouies des camps de Tindouf ne doit pas être oubliée et invite à ce que des efforts soient déployés pour que l'enregistrement des réfugiés dans les camps puisse avoir lieu. Il en va de l'objectif plus général du maintien – nécessaire – de l'aide humanitaire internationale dans les camps.
Je vous remercie.

http://www.franceonu.org/Le-Conseil-de-securite-renouvelle

Le Conseil de sécurité maintient le statu quo pour la Minurso au Sahara

Le Conseil de sécurité a adopté ce mardi 28 avril une résolution qui prolonge pour un an le mandat de la Mission de l'ONU au Sahara (Minurso), sans le modifier, et qui appelle à intensifier les négociations.
La résolution 2218, co-parrainée par les États-Unis, la France, le Royaume-uni et l'Espagne, a été adoptée à l'unanimité des 15 membres du Conseil. Elle reconduit jusqu'au 30 avril 2016 le mandat de la Minurso, essentiellement chargée de surveiller un cessez-le-feu conclu en 1991. Elle encourage aussi le Maroc et le Front Polisario à améliorer la situation des droits de l'Homme.
Le Conseil invite aussi les deux camps à « s'engager dans une phase de négociations plus intensive et plus substantielle », quelques semaines après une tournée dans la région de Christopher Ross, l'émissaire personnel du secrétaire général de l'ONU Ban Ki-moon. « Parvenir à une solution politique à ce différend de longue date et une coopération renforcée entre les États membres de l'Union du Maghreb Arabe contribuerait à la stabilité et à la sécurité dans la région », ajoute le texte
Le Maroc s'est engagé à soutenir la médiation de Christopher Ross, après lui avoir un temps retiré sa confiance, l'accusant de « partialité ». Le Polisario a aussi promis de « coopérer » avec l'ONU.
L'an dernier, Rabat avait vivement critiqué une première version du rapport de Ban Ki-moon, refusant en particulier l'élargissement du mandat de la Minurso à la surveillance des droits de l'homme. Mohammed VI avait appelé le secrétaire général onusien et avait insisté sur l'« impératif de préserver les paramètres de la négociation tels qu'ils sont définis par le Conseil de Sécurité, de sauvegarder le cadre et les modalités actuels de l'implication de l'ONU et d'éviter les approches partiales, et les options périlleuses ». Le Conseil avait finalement adopté une résolution modérée qui n'instaurait pas de mécanisme de contrôle.
Pas de surveillance des droits de l'Homme
Mais malgré des demandes répétées du Polisario et d'organisations humanitaires, le Conseil n'a pas ajouté formellement au mandat la surveillance des droits de l'Homme. Le texte souligne néanmoins « l'importance d'améliorer la situation des droits de l'homme au Sahara occidental et dans les camps de Tindouf et encourage les parties à travailler avec la communauté internationale pour développer et appliquer des mesures indépendantes et crédibles » en ce sens. Le Conseil « salue à cet égard les récentes initiatives prises par le Maroc », notamment « les mesures et initiatives entreprises par le Maroc pour renforcer les commissions régionales du **CNDH (Conseil national des droits de l'Homme)** à Dakhla et Laâyoune ».
Les négociations doivent être plus «substantielles »
D'autre part, si le Conseil demande «des négociations (…) qui assurerait l'autodétermination de la population du Sahara occidental», il réitère aussi la demande, formulée dans le rapport présenté préalablement par Ban Ki-moon de «l'enregistrement» des populations dans les camps de Tindouf, en Algérie, et «invite à des efforts» à cet égard.

http://www.pointschauds.info/fr/2015/04/28/le-conseil-de-securite-maintient-le-statu-quo-pour-la-minurso-au-sahara/

Le Conseil de sécurité de l'ONU renouvelle le mandat de la Minurso

Le Conseil de sécurité a adopté mardi une résolution qui prolonge pour un an le mandat de Minurso, sans le modifier tout en appelant à relancer les négociations. La résolution, co-parrainée par les Etats-Unis, la France, le Royaume-uni et l'Espagne, a été adoptée à l'unanimité des 15 membres du Conseil. Au sujet de la question des droits de l'homme, le Conseil de sécurité de l'ONU a, de nouveau, loué, mardi, les efforts du Maroc en la matière, notamment à travers le **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH**). Par ailleurs, le Conseil de sécurité de l'ONU a réitéré, son appui à une solution politique mutuellement acceptable et réaffirmé la prééminence de l'initiative marocaine d'autonomie.

http://www.flm.ma/news.php?id=20240#.VUDajyF_NHx

La participation à la réflexion au sujet de l'avortement clandestin

Saisie par le **Conseil National Des Droits de l'Homme** qui mène une série de concertations pour la réforme des dispositions juridiques relatives à la problématique de l'avortement clandestin, l'UNFM a proposé, à une étude contenant des cas de la possibilité de légalisation de l'avortement, en l'occurrence lors des grossesses suite à suite .

Cette étude insiste sur les points suivants :

o L'insertion de l'éducation sexuelle dans les programmes scolaires au profit des adolescents des deux sexes;
o La conduite des compagnes de sensibilisation au près des jeunes filles et des femmes dans les milieux défavorisés, ruraux, périurbains et urbains;
o L'approbation préalable d'une commission de médecins et d'assistants sociaux sur la base de motivations telles que problèmes pour la vie et la santé de la mère, malformations de l'enfant, conception intervenue dans le cadre d'un viol ou d'inceste.

http://www.unfm.ma/unfmfr/index.php?option=com_content&view=article&id=280&Itemid=180